مُتغيِّرات المنظومة الأمنيَّة الشَّرق أوسطية في ضوء التنافس الإقليمي والدَّوْلي وأثره على الأمن القومي العراقي بعد عام 2019

Variables of the Middle Eastern security system in light of regional and international competition And its impact on Iraqi national security after 2019

أ. م. د. سماح مهدي صالح العلياوي

جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية

assistant Prof. Smah Mahdi salih Al – Elayawi

University of Kufa – College of Political Sciences

samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq

Samahmehdi2@gmail.com

07800277340

المُلخص

تُعدُّ السِّياسات الأمنيَّة في الشَّرق الأوسط محور التطلُّعات العالمية، وتجسد مدخلاً للمحفِّزات البيئة المكوِّنة للسُّلوك الخارجي للحفاظ على الأمن القومي، وهي عنصر التخطيط الإستراتيجي لدى صانع القرار الفاعل والمساهم ضمن المحيط الجيوبوليتيكي الشَّرق أوسطي الّذي ينتقصه الاستقرار وتجبره المُتغيِّرات على تكتُّلات تعنى بصياغة مشاريع أمنيَّة تتطلب شراكة إستراتيجية في إطار التعاون، وهذه المشاريع لا تقضي على الطرف المنازع بقدر انهاك قواعده وأذرعه، وتدفعه للتحرك بحكمة نحو سياسة أمنيَّة متزنة.

إن مشكلة الأمن الإقليمي تمثَّل استمراراً للاضطرابات السِّياسيَّة جراء التنافس بين الولايات المتَّحدة وإسرائيل وتركيا ودُوَل الخليج العربي، من جهة، وبين روسيا والصين وإيران، من جهة أخرى، فلم تُعدُّ أميركا قادرة على الاحتفاظ بمكانة الريادة في النظام الدَّوْلي الأحادي القطبية استناداً إلى القدرات العسكرية القتالية المتفوِّقة والانتشار السريع للرد على المواقف الطارئة، حيث دفعت روسيا والصين نحو النظام العالمي المُتعدِّد الأقطاب مشفوعاً برؤيتهما المُتجدِّدة لتقييم أدوار القِوى الإقليميَّة المُحدِّدة لمسار العلاقات بعيداً عن مبدأ الهيمنة واستغلال مناطق الفراغ الإستراتيجي، وهنا بدأت القِوى الكُبْرَى بإجراء مراجعة فورية للسِّياسات الأمنيَّة، وطرح مشاريع جديدة لإعادة رسم الخرائط الأمنيَّة، وهذه المُتغيِّرات وضعت صانع السِّياسيَّة العراقية أمام خيارات مُتعدِّدة ومعقدة لتبويب الأمن القومي كونه ما زال عرضة للتجاذبات، إذ لم تحدَّد السِّياسيَّة العراقية الخيارات والبدائل لمواجهة الأزمات الداخلية، والثوابت الّتي تسهمُ في صناعة العلاقات الخارجية، ولم تحسم خيارها في مناصرة أو معاداة أو الحياد من القِوى الإقليميَّة والدَّوْلية.

Summary

Security policies in the Middle East are at the center of global aspirations, and embody an entry point for stimuli, the environment that makes up external behavior to maintain national security, and it is an element of strategic planning for an effective decision maker and a contributor within the geopolitical environment of the Middle East, which lacks stability and changes are forced by changes that require blocs concerned with formulating security projects Within the framework of cooperation,

these projects do not eliminate the conflicting party as much as exhausting its bases and arms, and push it to move wisely towards a balanced security policy.

The problem of regional security represents a continuation of political turmoil as a result of the competition between the United States, Israel, Turkey and the Arab Gulf states, on the one hand, and between Russia, China and Iran, on the other. America is no longer able to maintain a leadership position in the unipolar international system based on superior military combat capabilities. Rapid deployment to respond to emergency situations, Where Russia and China pushed towards the multipolar world order accompanied by their renewed vision to assess the roles of the regional forces that determine the course of relations away from the principle of hegemony and exploitation of areas of strategic vacuum, and here the major powers began to conduct an immediate review of security policies, and put forward new projects to redraw the security maps, and these maker of security changes were put in place. Iraqi politics is faced with multiple and complex options for categorizing national security, as it is still subject to interactions, as the Iraqi politics has not identified options and alternatives to confront internal crises, and constants that contribute to the making of foreign relations, and has not decided its choice in support, hostility or neutrality from regional and international forces.

الكلمات المفتاحية

المنظومة الأمنيَّة	**Security System**
الشَّرق الأوسط	**Middle East**
التنافس	**Competition**
الإقليميَّة والدَّوْلية	**Regional and International**
الأمن القومي العراقي	**Iraqi National Security**

مُقدِّمة

تُعدُّ منطقة الشَّرق الأوسط مركزاً حيوياً في استراتيجيات القِوى الدَّوْلية كونها مؤهِّلة لتكون قاعدة للعمليات القتالية، والمناورات البحرية، كما تعطي المنطقة للقِوى الفاعلة إمكانية السَّيطرة على طرق التِّجارة الدَّوْلية، والثروات الإقتصادية، ومصادر الطَّاقة الأساسيَّة، لذلك فأن المنطقة تتأثر وتأثر بقوَّة في المُتغيِّرات الماسة في بنية النظام الدَّوْلي، فخلال النظام الثنائي القطبية شكَّلت المنطقة مرتعاً للتنافس بين عناصر النظام وبين مراكز القوَّة العالمية، وقد انعكس تشتت النظام الأحادي القطبية على المنطقة مؤدياً إلى عدم الاستقرار السِّياسي والأمني، وفقدان الانسجام بين مراكز القوَّة الجديدة، إذ شكَّلت المنطقة تحدٍ سياسي وأمني للقوَّة العُظمى، وأصبحت الهيمنة على الإقليم أداة للسَّيطرة على القِوى الصاعدة إلى مراحل التنافس العالمي بين الولايات المتَّحدة وحلفائها، من جهة، ورسيا والصين وحلفائهما من جهة أخرى، عن طريق توسيع نطاق الهيمنة الذاتية بالتدخُّلات العسكرية المباشرة، والمشاريع الأمنيَّة، وإعادة توجيه الأنظمة السِّياسيَّة، وإسقاط الحكومات واستبدالها، وهذه الإجراءات أفرزت بيئة أمنيَّة متضاربة انعكست على الواقع العراقي الّذي افتقد إلى القدرة الوطنيَّة في صياغة المنظومة الأمنيَّة الذاتية لحماية المصالح القومية.

أهميَّة البحث

تنطلق أهميَّة البحث من إدراك القِوى العُظمى لتأثير حجم المخاطر المتأتية عن الضعف الأمني في الشَّرق الأوسط، إذ أخذت هذه القِوى تطرح الكثير من السِّياسات الأمنيَّة لرسم إستراتيجية تحقِّق نوعاً من الانضباط في التوازن بين الأطراف الإقليميَّة، وإعادة النظر في سياسة المحاور والأمن الإقليمي ممَّا جعل المنطقة مكاناً لتصفية الحسابات الدَّوْلية انعكست تداعياتها على البيئة الأمنيَّة العراقية.

إشكالية البحث

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: "**طبيعة المُتغيّرات الأمنيَّة في الشَّرق أوسطية جراء التنافس الإقليمي والدَّوْلي وأثره على الأمن العراقي بعد عام 2019**"، إذ أصبحت المنطقة عرضة للتدخُّلات الدَّوْلية بذريعة انتشار التطرُّف والابتعاد عن المؤسسَّات الأمنيَّة العالمية، وأفرزت التدخُّلات نتيجة تضارب المصالح واقعاً أمنياً مربكاً أثر في حالة الاستقرار الأمني العراقي. وعليه تتَّضح التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي صيغة المدرك الإقليمي والدَّوْلي لماهيَّة المنظومة الأمنيَّة في الشَّرق الأوسط؟
- ما هي المشاريع الأمنيَّة لأطراف التوازن في الشَّرق الأوسط المؤثرة على الأمن العراقي؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن أهميَّة الشَّرق الأوسط الجيواستراتيجية بالتزامن مع عجز المؤسَّسات الأمنيَّة الإقليميَّة في تبني سياسة تحقِّق الاستقرار جعل المنطقة عرضة للتنافس بين المشاريع المفروضة خارجياً، والراغبة بإعادة تشكيل حزمة متكاملة من السِّياسات الأمنيَّة والعسكرية، وربط المنطقة بالاستراتيجية الأمنيَّة الدَّوْلية بغية استتباب المصالح العُليا للدُّوَل الكُبْرَى الّتي أثرت على مسار الأمني العراقي.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي ولمنهج الوصفي التحليلي، بغية استنباط الحقائق وتتبع التطوُّرات حول طبيعة السِّياسات الأمنيَّة الّتي طرحت من القِوى الدَّوْلية الفاعلة لتشكل أهم مصادر الاستقرار واللَّا استقرار في إقليم الشَّرق الأوسط، والّتي انتجت التحالفات والتكتُّلات القائمة على تحمل اللاعبين الإقليميّين مسؤولياتهم في عدم وجود منظومة أمنيَّة قوية تضمَّن الاستقرار.

هيكليَّة البحث

اشتمل البحث على المُلخص، والمُقدِّمة، والخاتمة، كما تضمَّن مبحثين، إذ في المبحث الأول: "**المدرك الإقليمي والدَّوْلي لماهيَّة المنظومة الأمنيَّة في الشَّرق الأوسط**". والمبحث الثاني: "**أثر المشاريع الأمنيَّة المنظمة لأطراف التوازن في الشَّرق الأوسط على الأمن العراقي**".

المبحث الأول

المدرك الإقليمي والدَّوْلي لماهيَّة المنظومة الأمنيَّة في الشَّرق الأوسط

يجسد إقليم الشَّرق الأوسط بمفهومه الجيواستراتيجي مكانة محورية في السِّياسة الدَّوْلية على اعتباره المسرح العملياتي لاستراتيجيات القِوى الكُبْرَى الفاعلة في النظام العالمي، ناهيك عن تأثير حراك القِوى الإقليميَّة على مجمل هذه الاستراتيجيات، فمنذُ إقامة النظام الدَّوْلي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتَّحدة عام 1991، بدأت المحاولات لتفكيك النظام الإقليمي القائم على المُقوِّمات القومية واللّغوية إلى النظام الإقليمي الجيوسياسي، لكي يشمل أغلب الأطراف الإقليميَّة من دون الاعتماد على الجانب السِّياسي فحسب، وإنَّما توسُّع دائرة الاهتمام لتشمل الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية، الأمنيَّة، والثَّقافية، لذلك أسهب مُصطلح الشَّرق الأوسط على اعتباره مفهوماً جيواستراتيجياً يتضمَّن دمج كافة الأطراف المُمْتَدَّة من أفغانستان وباكستان شرقاً، وحتى المغرب العربي غرباً، ومن تركيا وجزيرة قبرص شمالاً، حتى أرخبيل سقطرى اليمني

جنوباً، ويُعدُّ اسْتعمال هذا المُصطلح ضرورياً تماشياً مع الواقع الدَّوْلي، لكنّه سلبيٌّ حيث يدمج إسرائيل في النسيج العربي، ويلغي وجود تَسْمِية العالم العربي والوطن العربي.

لذلك طرحت العديد من المشاريع الأمنيَّة في الشَّرق الأوسط الّتي حملت في ثناياها أطراً تستبعد التنظيمات القانونية المنظمة لعملية التوازن، وتقييد هامش المناورة للقِوى الإقليميَّة ذات المواقف المتفاوتة، إذ تبنت الولايات المتَّحدة "مشروع الشَّرق الأوسط الجديد" عام 1991، لدمج الأطراف الإقليميَّة في النظام الشَّرق أوسطي وفق قاعدة التنمية السِّياسيَّة والإقتصادية، كما أعلنت الولايات المتَّحدة بعد تفجير برجَي التِّجارة العالمية عام 2001، واجتياح أفغانستان عام 2001، واحتلال العراق عام 2003، عن "مشروع الشَّرق الأوسط الكبير" عام 2004، وتضمَّن الترتيبات السِّياسيَّة والإقتصادية والإجتماعية والثَّقافية، وهي محاولة من الإدارة الأميركية بدوافع إسرائيليَّة للانقضاض على مبدأ السِّيادة، وتعويم الحدود الثابتة تاريخياً، وإعادة تشكيل الحدود والهويَّة الإقليميَّة وفق مفاهيم جديدة، وتشكيل الخارطة الجيوبوليتيكية للدُّوَل.

وعلى خلفية التطوُّرات في الشَّرق الأوسط في ضوء ما يُسمَّى "ثورات الربيع العربي" عام 2010، دخلت روسيا بشكل مباشر في سوريا، وساندت إيران، وبذلت جهود للتقرب مع العراق وليبيا ومصر، وبدأ المحور الرّوسي– الصيني يسعى لإقامة نظام عالم مُتعدِّد الأقطاب، وجراء الوضع الفوضوي وتشظي الأزمات اندفعت الأطراف إلى السّعي لإقامة نظام أمني جديد يبنى من خلال الإرادات الإقليميَّة، ونشأ على خلفية ما يُعتبَر صعود القوَّة الإيرانية نتيجة تغيُّرات السِّياسيَّة الأميركية بعد إحساس الضعف الّذي تبثه القيادة بسبب الفشل في أفغانستان والعراق، ثمَّ عادت الإدارة الأميركية لطرح مشاريع أمنيَّة باسم "صفقة القرن" عام 2019، ومشروع "لا مزيد من الدُّوَل الفاشلة"، واتِّفاق "إعلان القدس" عام 2021، وركزت على التزام واشنطن بأمن إسرائيل وتفوُّقها النوعي، وزيادة تماسك الحلفاء الخليجيين، والتصدي للتوسُّع الإيراني. لذلك نقسِّم هذا

المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، مفهوم المنظومة الأمنيَّة الشَّرق أوسطية. والمطلب الثاني، الرُؤى الإقليميَّة والدَّوْلية للأمن في الشَّرق الأوسط وأهدافها.

المطلب الأول

مفهوم المنظومة الأمنيَّة الشَّرق أوسطية

إنَّ المفهوم التقليدي للأمن يرتبط باستعمال الدَّولة مصادر قوتها في درء الأخطار المُهدِّدة لاستقلالها السِّياسي ووحدة أراضيها، وذلك عن طريق إدراك الدَّولة لعناصر البيئة الأمنيَّة داخلياً وخارجياً، وصياغة منظومتها الأمنيَّة بشكل يتلاءم أو يتعارض بالاعتماد على إمكاناتها الداخلية، ومقوماتها في النظام العالمي، ولعلَّ إخفاق التنظيم العالمي في مواجهة التحدِّيات المستجدة عزَّز فكرة التنظيم الإقليمي بوصفه الوسيلة الفاعلة في مواجهة المخاطر ليست العسكرية المباشرة فحسب، وإنَّما المخاطر الّتي تهدُّد السَّلام الإيجابي كون الأمن لا يقتصر على غياب أعمال العنف المباشرة، إذ يشتمل على تقليص حدة العنف البنيوي المتجسد بالتبعية إلى المشاريع الخارجية المفروضة على الأنظمة. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، توصيف ظاهرة الأمن الإقليمي الشَّرق أوسطي. والفقرة الثانية، التأثيرات المتبادلة للأمن الإقليمي الشَّرق أوسطي في توازن النظام العالمي.

الفقرة الأولى: توصيف ظاهرة الأمن الإقليمي الشَّرق أوسطي

إن ضعف التنظيمات الدَّوْلية وتقاعس الدُّوَل العُظمى عن معالجة التحدِّيات المؤدية إلى الحرب العالمية الثانية حفَّزت المجتمع الدَّوْلي إزاء إيجاد مفاهيم تستوعب الأقاليم الجغرافية المتقاربة ذات التعدُّدية القومية بعنوان: "الأمن الإقليمي" وهو مجموعة السِّياسات الإستراتيجية المُنسقة والمُتكاملة الّتي تضمُّ الدُّوَل الإقليميَّة المشتركة في خصائص التعاون والمتوافقة في الغايات، والّتي تهدف إلى تأمين الاستقرار الداخلي

للدُّوَل الأعضاء ودفع التهديدات الخارجية بموجب تدابير مُحدِّدة ضمن نطاق إقليمي واحد[1].

وعرفت جامعة الدُّوَل العربيَّة الأمن الإقليمي بأنه توثيق الصلات وتنسيق الخطط والسِّياسات بين الدُّوَل الأعضاء، والحفاظ على استقلال الدُّوَل الأعضاء وسيادتها، وتحقيق التعاون والنظر بصفة عامة في شؤون الدُّوَل العربيَّة ومصالحها بما يوفر عناصر الحماية ضدَّ الاختراقات المحتملة للأمن القومي[2]. وأقر ميثاق منظَّمة الأمم المتَّحدة بوظيفة المنظمات الإقليميَّة في حماية الأمن الإقليمي، حتى تتفرغ المنظمة لتحقيق السِّلم والأمن الدوليين، فقد أشار الميثاق إلى إمكانية تشكيل تنظيمات أو وكالات إقليميَّة لحفظ السِّلم والأمن، عن طريق استخدام الوسائل السِّلمية لحل المنازعات المحلية بما يتلاءم مع مقاصد منظَّمة الأمم المتَّحدة ومبادئها، ويحقّ لمجلس الأمن الدَّوْلي استخدام التنظيمات والوكالات في أعمال القمع تحت مراقبته وإشرافه، ولا يجوز للتنظيمات والوكالات القيام بأعمال القمع دون إذن المجلس[3].

وطرح المؤرخ "باري بوزان" **(Barry Buzan)** مصطلح "المجمع الأمني" **(security complex)**، وهو أن الدُّوَل تحدَّد علاقاتها الأمنيَّة من المنطلقات الإقليميَّة، وليست من المنطلقات العالمية، إذ تميل الدُّوَل إلى رؤية القضايا العالمية من منظور إقليمي من دون إهمال التحركات الحاسمة للأطراف الخارجية الفاعلة في التأثير على المجمع الأمني[4]. ويأخذ الأمن الإقليمي أشكلاً مُتعدِّدة من الترتيبات، وهي[5]: "**الأمن الشامل**" الّذي يضع الجهد العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن، فيشمل الجوانب الإجتماعية والإقتصادية ذات الأهميَّة القصوى للحفاظ على الأمن. و"**الأمن المشترك**" الّذي يرتكز على الجانب العسكري للأمن عِبرَ القوَّات الدفاعية المحضة بدلاً من القوَّات الهجومية، وذلك بسبب المصلحة المشتركة للدُّوَل الإقليميَّة لتقليص الحرب مقابل بناء الثقة ونزع التسلُّح والتخلّي عن الردع. و"**الأمن المتَّحد**" ويشمل الإجراءات الأمنيَّة الجَمَاعية بموجب اتِّفاق غير رسمي بين الدُّوَل الصغيرة والقِوى الكُبْرَى لردع أيّ اعتداء على هذه الدُّوَل. و"**الأمن التنسيقي**" نوع من التنسيق بين وحدات النظام

الإقليمي حينما تكون في حالة تنافسية وسطية، بغية تحفيز التعاون الأمني بين وحداته مع تقليل حالة الصِّراع بين أطرافه. و"**الدفاع الجَمَاعي**" وهو بحث الوحدات السِّياسيَّة عن حلفاء تتسق معها في الرؤى حول وجود تهديد محتمل أو عدو مشترك من خلال الاتِّفاقيات الأمنيَّة لردع التهديدات العسكرية لسِّيادة أراضي النظام الإقليمي. ويقوم النظام الأمني الإقليمي على أربعة أسس تجسد البنى المحورية للنظام، هي:

1-إن يتشكل النظام الأمني من الدُّوَل الإقليميَّة حصراً من دون تدخُّل القِوى الخارجية، واتِّفاق وحدات النظام على الالتزام بمعايير وأهداف الأمن الشامل في وثيقة تحكم العلاقات الصِّراعيَّة والتعاونية.

2-وجود قيادة ونخب سياسيَّة مؤهِّلة تُدير المنظومة الأمنيَّة الإقليميَّة، وتشجيع التعاون والتكامل بين دُوَل الإقليم على الأصعدة كافة، وتوفير المناخ الملائم لتنمية العلاقات البينية(6).

3-وضع حلول عملية وحاسمة للصِّراعات والنزاعات في الإقليم، وحلَّ القضايا الخلافية بالوسائل السِّلمية والتفاهم المشترك ضماناً للاستقرار الداخلي ومنعاً للتدخُّل الخارجي.

4-إقرار دُوَل الإقليم بأن الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني، فضلاً عن التخلِّي عن استخدام القوَّة العسكرية في تغيير الوضع القائم، والابتعاد عن التدخُّل في الشؤون الداخلية للدُّوَل الأخرى، واتِّخاذ إجراءات حاسمة للسَّيطرة على التسلُّح ونزع السِّلاح(7).

وتمتاز منظومة الأمن الإقليمي بخصائص تبلور الرؤية العامة لإقامة النظام الأمني، وهي(8):

1-إنَّ الأمن الإقليمي يتعلق بأمن كل الدُّوَل وليس دولة واحدة، لذلك يفترض من الأعضاء المُنضمة المشاركة في حماية أمن الإقليم ضدَّ أي عدوان، وحماية هياكل النُّظُم السِّياسيَّة المُنضمة تحت لوائه.

2-يحدَّد الأمن الإقليمي بالكيانات السِّياسيَّة الشَّرعية المعترف بها دولياً، لهذا لا يحق للفاعلين من غير الدُّوَل سواء الأحزاب أم الجماعات بالدخول إلى نطاقه أو التأثير على التوازنات الأمنيَّة فيه.

3-إن يكون النظام الأمني الإقليمي شاملاً فلا يستبعد بصورة تعسفية نهائية أيّ دولة ترغب في الانضمام والالتزام بالمعايير المُحدِّدة، بسبب اختلاف وجهات النظر في قضية معينة، فليس من الواقعية تصور تخلِّي أيّ دولة عن رؤيتها في المراحل الأولية لإقامة النظام الأمني الإقليمي.

4-إن يكون النظام الأمني الإقليمي قادراً على التكيف مع المُتغيِّرات، وأن يستجيب للاهتمامات والقضايا الجديدة عن طريق تطوير آليات ملائمة تسهمُ في تمكين الوحدات السِّياسيَّة من التعامل في انسجام نسبي، فالنظام الأمني الّذي يهدف إلى تدمير رؤية معينة أو كيان معين يكون أقرب إلى الحلف الّذي يلتزم بحماية إقليم ويتصف بالديمومة منه إلى النظام الأمني الإقليمي.

إنَّ إقليم الشَّرق الأوسط المتقارب جغرافياً يفتقر إلى وجود بنية أمنيَّة شاملة، وإنَّما استراتيجيات أمنيَّة تكون متضاربة أو متقاربة حسب طبيعة المصالح، بسبب الاختلافات الثَّقافية واللّغوية والأهداف القومية لكل دولة، فضلاً عن الصِّراعات التاريخية الّتي خلفها الاستعمار بين دُوَل الشَّرق الأوسط، أهمُّها: الصِّراع العربي-الإسرائيلي، وأزمة الحدود، ومشكلة الأكراد، واعتبار المنطقة جزءاً من محور الصد في التنافس الدَّوْلي بين الأقطاب الكُبْرَى الّتي تطرح مشاريع أمنيَّة متضاربة تزيد من الانقسامات المناطقية.

لذلك ظهر نوعين من الاستراتيجيات الأمنيَّة في الشَّرق الأوسط، هما: النوع الأول، "**الأمن المتَّحد**" إذ تعقد بعض الاتِّفاقيات الرسمية وغير الرسمية بين بعض الدُّوَل مع القِوى العُظمى، بغية توفير الحماية مقابل التنازلات الّتي تبذلها هذه الدُّوَل، وفي مقدمتها التبعية للقرار السِّياسي والإقتصادي الخارجي، وتقديم الدّعم العملياتي واللّوجستي لقوَّات الدُّوَل الكُبْرَى على أراض هذه الدُّوَل، وإقامة القواعد الدائمة، والسَّيطرة

على موارد الطَّاقة وخطوط المواصلات، مثل: الاتِّفاقيات بين أميركا وتركيا وإسرائيل، وتقديم المساعدات الأميركية للجيش المصري، والقواعد الأميركية الدائمة في الخليجي العربي، والمنشأة البحرية الروسية في طرطوس السورية، والنوع الثاني، "**الأمن التنسيقي**" يتجسد في بعض المواقف الّتي يتخذها مجلس التعاون لدُوَل الخليج العربيَّة إزاء بعض القضايا مثل مكافحة الإرهاب، وعلى هذا الأساس فأن معظم دُوَل الشَّرق الأوسط تعاني من الاختلالات البنيوية الأمنيَّة في آلية التنظير والتطبيق مع غياب التخطيط المنسق، وأن التوجيهات الأمنيَّة الخارجية حِيَال المنطقة خلقت معضلة أمنيَّة مست دلالات السِّيادة الوطنيَّة.

الفقرة الثانية: التأثيرات المتبادلة للأمن الإقليمي الشَّرق أوسطي في توازن النظام العالمي

يمثَّل الأمن الإقليمي مفهوماً جيواستراتيجياً، وأنموذجاً أساسياً من مكوِّنات التنظيم العالمي، وصيغةً للعمل الجَمَاعي لتحقيق السِّلم والأمن الدوليين، ويفترض توافق الاتجاهين الإقليمي والعالمي تقليل التنافسية إلى الحدِّ الأدنى، وتنمية المشاركة العملية الّتي أقرها ميثاق منظَّمة الأمم المتَّحدة في تحديد علاقة المنظمة العالمية بالمنظمات الإقليميَّة، حيث برزت مجموعة من التكتُّلات أعلى من مفهوم الدَّولة وأدنى من النظام الدَّوْلي، وأن كليهما يشكل نسقاً من أنساق تحليل السُّلوك السِّياسي في المحيط الدَّوْلي[9]، فقد بَزَغَ دور التنظيمات الإقليميَّة على اعتبارها فاعلاً دولياً أعادَ التوازن إلى النظام العالمي في مرحلة النظام الدَّوْلي الثنائي القطبية، إذ شهد العالم تحديات جمة حيث كان النظام العالمي قلقاً وغير مستقراً من النواحي السِّياسيَّة والإقتصادية، والأمنيَّة، إذ غابت السُّلطة القانونية عن منظَّمة الأمم المتَّحدة في القيام بواجباتها في حفظ السِّلم والأمن الدوليين، الأمر الّذي دفع الدُّوَل في ظلّ النظام الدَّوْلي الأحادي القطبية الّذي حاول تغييب العنصر الإقليمي إلى اعتماد وسائل أكثر فاعلية أنتجت تكتُّلات وتجمعات كُبْرَى على اعتبارها قوَّة فاعلة جديدة في العلاقات الدَّوْلية سعت إلى تقوية السِّيادة الوطنيَّة بوصفها جزءاً من السِّيادة الإقليميَّة الأوسع لمجموعة من الدُّوَل

المترابطة جغرافياً، وذات التطلُّعات السِّياسيَّة والإقتصادية الأمنيَّة متقاربة، حيث فرضت أحقية التعامل العالمي على أساس الندية، وليس التبعية للنظام الأحادي القطبية[10].

وجسد مصطلح "الإقليميَّة الجديدة" اتجاهاً موازياً للعالمية المتصاعدة، والقومية المُتجدِّدة بالتفاعل مع المؤسَّسات الدَّوْلية، وهي عملية مُتعدِّدة الأبعاد السِّياسيَّة، الإقتصادية، الأمنيَّة، والإجتماعية لإرساء التعاون والتكامل بين مجموعة من الدُّوَل جراء المُتغيِّرات والإقليميَّة والدَّوْلية الّتي تستوجب التكتُّلات لتجنب الآثار السِّلبية أو مواكبة التطوُّرات[11]، وتتطلب توافر الإرادة السِّياسيَّة الطوعية، والتوجه الإقتصادي للتِّجارة الحرة، مثل: جامعة الدُّوَل العربيَّة، الاتِّحاد الأوروبي، رابطة دُوَل جنوب شرق آسيا "الأسيان" **(ASEAN)**، رابطة دُوَل الكومنولث، اتحاد الدُّوَل المستقلة، اتفاقية التِّجارة الحرة لأميركا الشمالية "نافتا" **(NAFTA)**، ومنظَّمة التعاون الإقتصادي "الإيكاو" **(ECO)**. وقد فسر النظام الإقليمي أربعة مدارس، هي:

1-"**المدرسة الإقليميَّة**" نشأة في مواجهة العالمية حيث دعت إلى إقامة نظام دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، وترى أن التجمعات الإقليميَّة هي الوسيلة العملية للحفاظ على السِّلم والأمن الدوليين.

2-"**المدرسة التكاملية**" نادت بالتكامل الإقليمي والوظيفي في ثلاث نظريات، هي: "النظريَّة الاتِّحادية" حيث ينقل التجمع القطري إلى اتحاد، و"النظريَّة التعاملية" تكوين منظومة إقليميَّة تتولى الشؤون الفنية، و"النظريَّة الوظيفية" تتصور أن التعاون والتكامل لا يبدأ من الجانب السِّياسي، وإنَّما من المجالات الإجتماعية والإقتصادي، لأنّ الانقسامات السِّياسيَّة هي مصدر الصِّراع بين الدُّوَل[12].

3-"**المدرسة الواقعية**" الّتي تعتقد أن التعاون الإقليمي هو استجابة الدُّوَل للمُتغيِّرات من أجل تحقيق المصالح الوطنيَّة في ضوء النظام العالمي الّذي تسوده الفوضى وتحكمه الصِّراعات، وأن الترابط الإقليمي أقدر على العمل التنظيمي الفعال من الترابط العالمي، وأن الدُّوَل الكُبْرَى تدفع نحو التعاون الإقليمي المستمر لضمان مصالحها الذاتية.

4-"**المدرسة الليبرالية**" ترى أن التعاون الإقليمي يمثل آلية لحل المشاكل الّتي تعرقل العمل الجَمَاعي الّذي يخدم التنمية، بسبب الاعتماد المتبادل الّذي يولد الطلب المتزايد، وأن التعاون يُمكن أن يخلق السَّلام، ويؤدي إلى الرفاهية والنمو الإقتصادي، وتفادي الصِّراع ضمن الإقليم واحتوائه، والسّعي لتعاون عسكري في سياقات مهمات حفظ السَّلام الدَّوْلية، والسَّيطرة على التسلُّح ونزع السِّلاح[13].

إنَّ أهميَّة النُّظُم الإقليميَّة تنشأ ممَّا تملكه من قوَّة مستقلة، ومن درجة الخضوع للنظام العالمي, فالنُّظُم الواقعة في الدوائر الجيوبوليتيكية المباشرة للقِوى الكُبْرَى تميل إلى الخضوع لإحدى هذه القِوى, بينما النُّظُم البعيدة عن المجال الحيوي تكون بقدر الاستقلال الخاضع للقِوى الذاتية، وفي كلمة ألقاها بمعهد واشنطن لسِّياسات الشَّرق الأدنى أكَّد عضو لجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيليَّة "أيباك" **(AIPAC)** "مارتن إنديك" **(Martin Indyk)** في أيار/مايو 1993، بخصوص إستراتيجية الاحتواء المزدوج الّتي تتخذها إدارة الرئيس الأميركي "بيل كلينتون" **(Bill Clinton)** ضدَّ العراق وإيران أشار أن علاقة النظام الإقليمي تتأثر بالنظام العالمي بمحدِّدات ثلاثة رئيسة، هي: الأهميَّة النسبية الّتي يوليها النظام العالمي للنظام الإقليمي، وطبيعة التوازن الإستراتيجي السائد في النظام، والقوَّة الذاتية للنظام الإقليمي إزاء النظام العالمي[14].

ويمثَّل التوازن الإقليمي في الشَّرق الأوسط أحد المحاور الرئيسة الّتي تدور حولها السِّياسة الأمنيَّة العالمية، وذلك بسبب طبيعة الصِّراعات القائمة ومُتغيّرات النظام العالمي، وتعاظم أدوار بعض القِوى الإقليميَّة الصاعدة إلى مكانة التنافس الهرمي في قمَّة النظام الدَّوْلي، ومع هذه المُتغيّرات تطوُّر مفهوم الأمن ليشمل الجوانب المجتمعية المُتعدِّدة والمتشابكة، وهو ليس مجرد مفهوم عسكري بحت، فضلاً عن إدراك الأطراف الإقليميَّة لأبعاد المشكلات ذات الطابع المحلّي أو الإقليمي، وقدرتهم الحاسمة على حلها ضمن إطار الإقليم بعيداً عن القِوى الخارجية الّتي تعتريها وتعيق حلها.

إن منطقة الشَّرق الأوسط تعاني من حالة عدم الاستقرار السِّياسي والأمني، بسبب التغيير العنيف للأنظمة السِّياسيَّة بالانقلابات والتدخُّل العسكري، والمحاولات الانفصالية، والحروب الأهلية، والصِّراعات العرقية والإثنية، وعدم استقرار المنطقة وتغيرها بشكل مستمر ودائم، ممَّا جعل القِوى الفاعلة في المنطقة عاجزة عن وضع سياسة أمنيَّة محدِّدة، الأمر الّذي أدَّى إلى الإخلال بالأمن الإقليمي حيث يرتبط بالأمن العالمي، وحفّز القِوى الكُبْرَى الخارجية على التدخُّل المباشر وغير المباشر لفرض توازن القِوى الإقليمي المنسجم مع النظام العالمي، إذ أن الضعف الأمني في الشَّرق الأوسط سهّل عملية الاختراق الخارجي في ضوء تصاعد الصِّراعات بين المنافسين العالميين في المنطقة عن طريق الحلفاء الإقليميين.

وأصبح الأمن الإقليمي في الشَّرق الأوسط يؤثر ويتأثر في النظام العالمي للمشاركة بدلاً من التهميش أو الانتقائية، فقد تدخُّلت القِوى الخارجية لطرح مشاريع إقليميَّة باتجاه تفتيت النظام الإقليمي التقليدي وإقامة مشروع الشَّرق الأوسط الجديد والكبير المتمثلة بالترتيبات الأميركية – الإسرائيليَّة، ورداً على ذلك برز نوع من الإقليميَّة المدعومة من المحور الرّوسي– الصيني طالب بإقامة منظومة أمنيَّة من الأطراف الإقليميَّة تدعم السِّياسة العالمية في النظام العالمي المُتعدِّد الأقطاب، لا سيّما بعد قدرة الحلفاء الإقليميّين على حسم الكثير من المعارك خاصة في إيران وسورية واليمن، الأمر الّذي أثر على مكانة الولايات المتَّحدة وتراجع دورها القيادي على المستوى العالمي جراء تراجع قدرة الحلفاء الإقليميّين خاصة الخليجيين على تحجيم الدَّور الإيراني المتنامي بالتزامن مع التدخّل العسكري الرّوسي المباشر في المنطقة.

لذلك لا يوجد نظام أمني شامل في منطقة الشَّرق الاوسط، وإنَّما استراتيجيات أمنيَّة تطرح من قِبَل الدُّوَل الكُبْرَى، وفي الغالب تكون وظيفة هذه الاستراتيجيات تحقيق جملة من العناصر، أهمُّها: ربط منظومة الأمن في الشَّرق الأوسط بالمنظومة الأمنيَّة العالمية للتقليل من الأخطار على مصادر الطَّاقة، وتزايد الاتِّفاقيات الثنائية الإقليميَّة والدَّوْلية الملزمة لأطرافها بالدفاع عن بعض الدُّوَل، وتدعيم التعاون العسكري الثنائي والمُتعدِّد

الأطراف لحفظ السِّلم والأمن الدوليين، والتقليل من مخاطر الحروب الداخلية الّتي تؤثر على المنظومة السِّياسيَّة وموازين التقدُّم الإقتصادي والإجتماعي، وتشكيل اللّجان الأمنيَّة المؤقتة والدائمة لتحديد المخاطر، ووضع الحلول المستندة على الواقع الأمني ومعطياته في المنطقة[15]، فضلاً عن الدعوة لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسيَّة من خلال دعم المواثيق الدَّوْلية المختصة، وتنمية الوعي في المنطقة بمفهوم المواطنة ومحاربة الإرهاب دون المساس بالشخصية المعنوية والقانونية للمواطن.

المطلب الثاني

الرُؤى الإقليميَّة والدَّوْلية للأمن في الشَّرق الأوسط وأهدافها

تتنازع منطقة الشَّرق الأوسط عاملين أساسيين، هما: العامل البنيوي السِّياسي– الإقتصادي، والعامل الجيوبوليتيكي كون المنطقة مركزاً بشرياً، ورابطاً لخطوط التِّجارة الدَّوْلية، ومخزوناً طاقوياً، لذلك أصبحت منفذاً رِخْواً للاختراقات، ومساحة رحبة للصِّراعات الخارجية، إذ تحوَّلت إلى هدفاً استراتيجياً للولايات المتَّحدة للهيمنة على المقدرات السِّياسيَّة والإقتصادية والأمنيَّة في النظام العالمي، ومنع قيام تحالف إستراتيجي أو كتلة مزاحمة، كذلك القِوى الروسية والصينية الراغبة في استعادة مكانتها وإعادة تراتبية دورها في النظام العالمي، إذ أخذت هذه القِوى تضع تصورات أمنيَّة تتلاءم مع طبيعة مصالحها عن طريق عقد الاتِّفاقيات والمعاهدات والتدخُّل العسكري المباشر الّذي خلق بؤرة للتشدِّد والإرهاب المُهدِّد للأمن الدَّوْلي، وباتت الصِّراعات للسَّيطرة على العالم تدور في دُوَل الشَّرق الأوسط، وهذه المُتغيّرات عزَّزت إستراتيجية المحاور الإقليميَّة إذ انقسمت دُوَل المنطقة بين الولايات المتَّحدة وروسيا. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، مضمون البنية الأمنيَّة للشَّرق الأوسط في الإستراتيجية الأميركية. والفقرة الثانية، التصور الأمني للشَّرق الأوسط في الإستراتيجية الروسية – الصينية.

الفقرة الأولى: مضمون البنية الأمنيَّة للشَّرق الأوسط في الإستراتيجية الأميركية

يمثَّل النظام الأمني في الشَّرق الأوسط التعبير الحركي لمفهوم السِّياسة الأمنيَّة الأميركية، وهي المتطلبات والتوجيهات والإجراءات الّتي تحددها السِّياسات الأميركية العُليا للحفاظ على أمنها القومي داخل الأراضي وخارجها من خلال محصلة معلومات المؤسَّسات الأمنيَّة المتخصصة إلى مراكز صنع القرار[16]، الّتي أشارت في أكثر من مناسبة إلى إيجاد ميثاق للأمن الإقليمي سواء عِبرَ سياسة المحاور البديلة أم المؤسَّسات الدفاعية الثنائية تحت ذريعة أن نجاح الأمن الإقليمي في الشَّرق الأوسط وتطوراته مرتبط بتغيُّرات القِوى الكُبْرَى الّتي تدير الشؤون العالمية، إذ أن نشاط الإدارات الأميركية لم يقتصر على المساهمة في حفظ السِّلم والأمن الدوليين فحسب، وإنَّما التوجُّه نحو إقليم الشَّرق الأوسط المضطرب لضمان سياسة أمنيَّة أكثر فاعلية، والارتقاء بالنظام الإقليمي إلى التكامل مع وحدة النظام الدَّوْلي الأحادي القطبية[17].

وتنطلق الولايات المتَّحدة في تحديد البنية الأمنيَّة من مبدأ تحديد القِوى الّتي تنازع الزعامة الأميركية ونفوذها في التوازن العالمي، وهي: القِوى العالمية الّتي تنافس الولايات المتَّحدة للسَّيطرة على العالم، مثل: أوروبا، اليابان، الصين، ورسيا. والقِوى الإقليميَّة الكبيرة الّتي تنازع الولايات المتَّحدة للزعامة على المستوى القاري، مثل: مجموعة "البريكس" **(BRICS)**. والقِوى الإقليميَّة الصغيرة الّتي تنافس الولايات المتَّحدة على النفوذ الإقليمي، مثل: بعض الدُّوَل في الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى.

وتحديد المعضلة الأمنيَّة المرتبطة بالتنظير الواقعي لمعطيات السِّياسة العالمية الّتي تنشأ من بنية النظام العالمي أكثر ممَّا تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدُّوَل سواء أكانت الاستعدادات للأغراض الدفاعية أم الهجومية، إذ تزداد الحِدَّة بسبب الميول المحافظة لدى واضعي الخطط الدفاعية[18]، مثل: تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل وظهور قِوى منافسة في قمَّة الهرم الدَّوْلي، وظهور التوازنات الإقليميَّة لحماية مصالح الأطراف الفاعلة أو لبسط النفوذ، وتراجع مفهوم السِّيادة الوطنيَّة مع اتساع نطاق تدخُّل

المجتمع الدَّوْلي في شؤون الدُّوَل، وتطوُّر النزاعات والحروب داخل الدَّولة المؤثرة على الاستقرار، والتحول في طبيعة مصادر التهديد من أمن الطَّاقة أو الأسلحة النووية إلى الجريمة المنظمة، والإرهاب الدَّوْلي.

وبعد تفجير برجَي التِّجارة العالمية ومبنى البنتاغون في أيلول/سبتمبر 2001م، وفي خطاب حالة الاتِّحاد أمام الكونغرس ربط الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" (**George W. Bush**) في كانون الثاني/يناير 2002، بين الإرهاب ودُوَل محور الشر أو الدُّوَل المارقة العراق وإيران وكوريا الشمالية، والعمل على تجفيف منابع الإرهاب العالمي، ودعم الأنظمة والمجتمعات المُهدِّدة بالقهر والإرهاب في العالم الإسلامي والشَّرق الأوسط من خلال مبدأ الدولتين الفلسطينية والإسرائيليَّة، وتشجيع التحول الديمقراطي في المجتمعات الإسلاميَّة والعربيَّة، وإقامة منطقة التِّجارة الحرة في الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا بدعم من الدُّوَل الصِّناعيَّة الثمان، والعراق سيكون الأنموذج الأمثل للدول المحيطة والمجاورة[19].

وسعى الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" في أيلول/سبتمبر 2002م، إلى قلب العالم وإعادة تنظيمه ضمن إستراتيجية لتنمية القوَّة الأميركية من خلال تحديد التهديدات الداخلية والخارجية وتوفير القدرة المتصاعدة تدريجياً لمواجهتها عن طريق إدراك الموقع الريادي الأميركي وانعكاسه على تحقيق الأمن العالمي الّذي يتطلب زيادة الإنفاق الدفاعي لتحمل مسؤوليات الزعامة العالمية، والانتقال من التردد إلى القيادة، ومن الردع إلى الحروب الوقائية والاستباقية[20]، ومن الاحتواء إلى تغيير الأنظمة، وتقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء، وتفعيل علاقات التحالف مع الأصدقاء لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز قِيَم الديمقراطية، وحقوق الإنسان واقتصاد السُّوق، وإعادة نشر القوَّات بالاعتماد على الثَّورة المعلوماتية، واعتبار الشَّرق الأوسط مكاناً للمصالح الأميركية.

وجراء الإستراتيجية الأمنيَّة الأميركية شهدت منطقة الشَّرق الأوسط تحوُّلات خطيرة، أهمُّها: فشل الحرب الأميركية على أفغانستان والعراق، وظهور الدُّوَل الفاشلة والقِوى

المسلّحة في ضوء انتشار صراعات المحاور الإقليميَّة، لهذا حدَّدت السِّياسة الأمنيَّة في عهد الرئيس "باراك أوباما" **(Barack Obama)** في كانون الثاني/يناير 2009م، التهديدات من الدُّوَل والأقاليم المعادية الّتي تمتلك الأسلحة النووية، والتهديدات العابرة للحدود القومية جراء انهيار الدَّولة المتجسدة بالإرهاب، وانتشار تِكْنُولُوجيا الاستخدامات العسكرية، وأعمال المخابرات المعادية، والتهديدات البيئية والصحية، وهذه المخاطر أخرجت الأمن القومي الأميركي من المصالح القطبية إلى الصِّراع على قمَّة النظام الدَّوْلي، إذ ركزت على صيانة الأمن في الداخل والخارج من خلال الانتقال من القوَّة الصِلَبة إلى القوَّة الناعمة لصياغة البيئة الأمنيَّة العالمية القائمة على التفاعل المشترك من أجل مواجهة الأخطار والتهديدات[21]، وتحقيق الرفاهية الإقتصادية عِبرَ تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسة، وتوسيع الديمقراطية وحقوق الإنسان على النطاق العالمي.

وركزت إستراتيجية الرئيس "دونالد ترامب" **(Donald Trump)** في كانون الثاني/يناير 2017م، على حماية الولايات المتَّحدة من خلال السَّيطرة على الحدود واستهداف التهديدات في مصدرها، كذلك تعزيز الرخاء الأميركي عن طريق تجديد الإقتصاد وضمان بقاء أسواق الطَّاقة العالمية مفتوحة، أيضاً الحفاظ على السَّلام من خلال القوة عِبرَ إعادة بناء القوَّة العسكرية، وتعظم دور الحلفاء والشركاء، والحرص على الحفاظ على توازن القوى لصالح الولايات المتَّحدة في الهند والمحيط الهادئ وأوروبا والشَّرق الأوسط، فضلاً عن تعزيز النفوذ الأميركي من خلال السّعي إلى إقامة شراكات مع الدُّوَل ذات التوجُّهات المماثلة، وبناء عليه اعترفت الولايات المتَّحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، وزيادة المساعدات العسكرية للحلفاء الخليجيين، والانسحاب من الاتِّفاق النووي مع إيران، وضرب القواعد العسكرية في سوريا.

وتضمَّنت إستراتيجية الرئيس "جوزيف بايدن" **(Joseph Biden)** في كانون الثاني/يناير 2021م، إعادة بناء التحالفات الإستراتيجية التقليدية، وإقامة العلاقات الشاملة مع الشركاء الجُدُد القادرين على التعامل مع الأزمات الإقليميَّة خاصة دُوَل

الشَّرق الأوسط لأبعادها عن المظلة الروسية والصينية، وإقامة بنية أمنيَّة إقليمية تضمُّ إسرائيل ودُوَل الخليج العربي لمواجهة إيران، والعمل على احتواء الصين، وقطع الاقتراب الرّوسي– الصيني الّذي يشكل هاجساً أمنياً لإقامة النظام العالمي المُتعدِّد الأقطاب، ومراقبة التطورات الحاصلة في روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، وتطوير الوجود والعمليات العسكرية الأميركية من خلال إقامة قواعد وإعداد قوَّات أكثر كفاءة من الناحية النوعية، وعدم الانغماس بالخيار العسكري المباشر، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والسّعي لإدارة التنافر بين القِوى الدَّوْلية الصاعدة[22].

الفقرة الثانية: التصور الأمني للشَّرق الأوسط في الإستراتيجية الروسية – الصينية

تقع روسيا على بحار متجمِّدة لا تصلح للملاحة أو سّواحل مقيِّدة مع اليابان وتركيا، ممَّا تطلب إيجاد منافذ للمياه الدافئة في الشَّرق الأوسط، وتحقِّق الطموح الرّوسي العالمي، فبعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي عام 1991م، تعرَّضت روسيا إلى تحدٍ اقتصاديٍّ تمثل بالوعود الأميركية إلى التحوُّل الرأسمالي، حيث تضمَّنت وثيقة الأمن القومي الرّوسي في عهد الرئيس "بوريس يلتسن" **(Boris Yeltsin)** في كانون الثاني/يناير 1993م، تجنب الحرب النووية، وبناء التحالفات مع الديمقراطيات الصِّناعيَّة، وانعاش الإقتصاد، وتعزيز الديمقراطية، وحماية روسيا من الصِّراعات الإقليميَّة والطرُّف القومي والدِّيني، والحفاظ على المجتمع الرّوسي المُتعدِّد الأعراق، وإعادة تأسيس المجال الرّوسي في الفضاء الحيوي والنظام الدَّوْلي[23].

لكن عدم تحقيق الوعود الأميركية فاقم الصِّراع الجيواستراتيجي، حيث عانت روسيا من الصِّراعات الحدودية والانفصالية، والجماعات المُتشدِّدة، وازادت الضغوط الأميركية من خلال توسُّع حلف شمال الأطلسي لمحاصرة ورسيا في محيطها الحيوي، وتكثيف القواعد الأميركية في الشَّرق الأوسط، لذلك أكَّد السفير الرّوسي في سوريا "الكسندر زونوف" **(Alexander Zunov)** في أيار/مايو 1993م، أن مصالح روسيا في الشَّرق الأوسط تتمثَّل في حماية الأمن الرّوسي، ومنع انتشار الصِّراعات العسكرية والسِّياسيَّة إلى آسيا الوسطى، والاستعانة بالمساعدة العربيَّة لتجديد الإقتصاد الرّوسي،

وأشار وزير الخارجية الرّوسي "يفغيني بريماكوف" **(Yevgeny Primakov)** في أيلول/سبتمبر 1997م، قائلاً: **"إنَّ الوجود الرّوسي في العالم العربي، والشَّرق الأوسط غير كافٍ، ويجب أن يكون لنا وجود ثابت وذو مستوى عالٍ"**[24].

وبعد تسلُّم الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" **(Vladimir Putin)** السُّلطة تضمَّنت إستراتيجية الأمن القومي خلال أعوام (2000م – 2010م)، إدخال تحسينات على القوَّات العسكرية في التسلُّح والتدريب، والتخلّي عن التجنيد الإلزامي، وتبنّي نموذج المتطوعين، كذلك تطوير صواريخ "توبول إم" **(Topol M)**، وصواريخ "إس– 400" **(S – 400)**، وصواريخ "آر – 30 بولافا" **(R – 30 Bulava)**، و"إسكندر – إم" **(M – Iskander)**، أيضاً تطوير طائرات "سوخوي" **(Sukhoi)**، فضلاً عن تعزيز الأقمار الصِّناعيَّة العسكرية، وتشكيل منظَّمة شنغهاي للتعاون الّتي ركّزت على التعاون الأمني، التنمية، الثقة، المنفعة، المساواة، التشاور، واحترام التنوُّع، كذلك بدأ التطلع الرّوسي نحو تعزيز القدرات العسكرية في ظلّ الدَّور العالمي الجديد، خاصَّة في الشَّرق الأوسط من البوابة الإيرانية والسورية[25].

وبعد تسلُّم الرئيس الرّوسي "دميتري ميدفيديف" **(Dmitriy Medvedev)** السُّلطة عام ٢٠٠٨م، صادق على وثيقة العقيدة العسكرية الروسية خلال أعوام (2010م – 2020م)، ونصَّت على تطوير المؤسَّسة العسكرية، وتزويد القوَّات بالسِّلاح والتقنية، ونتيجة الأوضاع في الشَّرق الأوسط خاصة في الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، وخطوات دمج أوكرانيا في المعسكر الغربي، أقر الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" وثيقة باسم **"إستراتيجية استرداد المكانة والنفوذ"** عام 2021م، حيث حدَّدت المخاطر والتهديدات العسكرية والانتقال من الدفاع إلى الهجوم، والحفاظ على مستوى كافٍ من إمكانات الردع النووي، وضمان درجة معينة من الاستعداد للاستخدام القتالي للقوَّات المسلّحة، والنظر في الطبيعة المُتغيِّرة للحروب الحديثة والنزاعات المسلّحة، وضمان الاستقلال التِكْنُولُوجي للمجمع الصِّناعي العسكري الرّوسي، وإعداد اقتصاد الاتِّحاد الرّوسي، والحفاظ على مستوى عالٍ من الحالة الأخلاقية والسِّياسيَّة للأفراد والقانون.

أما السِّياسة الخارجية الصينية إزاء الشَّرق الأوسط فتقوم على المبادئ الجيوسياسية الّتي أعلنها رئيس الوزراء الصيني "تشو إن لاى" **(Zhou Enlai)** في نيسان/أبريل 1954م، هي: (الاحترام المتبادل لوحدة وسيادة الأراضي، عدم الاعتداء المتبادل بين الدُّوَل، عدم التدخُّل في شؤون الدُّوَل الأخرى، المساواة، المنفعة المتبادلة، التعايش السِّلمي، الحفاظ على الاستقرار السِّياسيّ الدَّوْلي، واعتبار دُوَل العالم الثالث نقطة ارتكاز يُمكن الركون إليها في معالجة الأوضاع السِّياسيَّة والإقتصادية)[26].

ويعدُّ التحالف الأميركي مع أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية نقطة ردع يدعم العمليات العسكرية لاحتواء الصين، ويقيد الصُّعود الإقتصادي الصيني المرتكز على إعادة طريق الحرير، وفي المقابل تخشى الصين من تأثير الحركات الإسلاميَّة المُتشدِّدة في آسيا الوسطى أن تمتدُّ إلى إقليم "**شينجيانغ**" وهضبة التَّبت، لذلك أكَّد الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" **(Jiang Zemin)** في أيلول/سبتمبر 1997م، قائلاً: "**إنَّ الانفتاح على العالم يمثِّل سياسة رئيسة، وطويلة المدى لدولتنا**"[27]، وسعت الصين إلى إيجاد الاتِّفاقيات مع روسيا حول نوع التوازن ضدَّ الإستراتيجية الأطلسيَّة عِبرَ سياسة الاستباق الحتمية، حيث دفعت كوريا الشمالية إلى المحور الرّوسي– الصيني المُناهض للهيمنة، وجرى التأكيد في مؤتمر "**ميونيخ للسِّياسات الأمنيَّة**" عام 2007م على عودة روسيا والصين إلى محيطهما الجيواستراتيجي، والمطالبة بإقامة النظام العالمي المُتعدِّد الأقطاب، خاصة أن أميركا اتَّخذت من إستراتيجية الكماشة وسيلة لخنق القِوى الصاعدة، وحاولت الصين التدخُّل في قواعد اللّعبة الجيوبوليتيكية في الشَّرق الأوسط جراء فشل السِّياسة الأميركية بعد عام 2010م، عن طريق إستراتيجية مدّ الأذرع الناعمة دون التصادم مع الولايات المتَّحدة، إذ سعت إلى تطوير استثمار الشَّركات الصينية في مجال التعاون النفطي والغازي، وبناء خطوط الأنابيب.

المبحث الثاني

أثر المشاريع الأمنيَّة المنظمة لأطراف التوازن في الشَّرق الأوسط على الأمن العراقي

إنَّ التخطيط الإستراتيجي الأمني لأطراف التوازن العالمي في الشَّرق الأوسط يتضمَّن الفهم الواقعي لطبيعة الصِّراعات والتحدّيات الأمنيَّة الّتي تعتمد على المزاحمة بين القِوى القابضة والمتسلطة على قيادة النظام الدَّوْلي، وبين القِوى الصاعدة والساعية إلى أولوية تَسَنَّمَ حيزاً يتيح المساهمة في إدارة النظام العالمي، وخلال عمليات المطاولة بين الأطراف المتنافسة تطرح الكثير من المشاريع الّتي تضع في الاعتبارات ظروف الاستقرار والسَّلام الإقليمي المؤثر على الأمن العالمي، أو تعزيز نظريات القهر والهيمنة المستقرة وتوازن القِوى، حيث تبدأ الترتيبات الأمنيَّة المنبثقة من الأطراف المتنافسة بتعميق العلاقات القائمة على المشاركة والتعاون، والّتي تتسق مع المصالح الذاتية لمواجهة القِوى المُناهضة.

لقد سعت القوَّة العُظمى إلى فرض هيمنتها على منطقة الشَّرق الأوسط في خطوة لإدامة التوازن الإقليمي وضبط مسارات القِوى الأخرى، إذ أخذت الولايات المتَّحدة زمام المبادرة في توصُّيف ظاهرة الأمن الإقليمي عِبرَ مشاريع الشَّرق الأوسط الجديد والشَّرق الأوسط الكبير، وتطوير القواعد العسكرية، وتقييد سباق التسلُّح، ومصادرة القرارات الإستراتيجية الدفاعية للأطراف الإقليميَّة من خلال تطوير التناقضات الداخلية في مشاريع القوَّة الدفاعية المشتركة الّتي لا يُمكن أن تقوم من دون السَّلام الدائم لإسرائيل الّتي تحظى بكافة وسائل المساعدة الأميركية المتاحة عالمياً، فضلاً عن إقامة الرقابة على مصادر الطّاقة والسَّيطرة عليها، والمحافظة على الأنظمة الحليفة والصديقة المساندة للنظام الأحادي القطبية، والحيلولة دون ارتقاء السِّياسة الروسية إلى مرتبة القوَّة المنافسة، واستيعاب الأسواق الإقتصادية الصينية.

لكن الولايات المتَّحدة فشلت في السِّياسة الواقعية الّتي تسعى إلى إدامة السَّيطرة الجيوسياسية، وإدارة القِوى الدَّوْلية المنافسة، فلم تُعدُّ هناك أحادية قطبية مُطلقة، وإنَّما هيمنة قطبية أميركية مقيدة بالتحدّيات العالمية الروسية والصينية، وأخرى مستجدة من

الدُّوَل الإقليميَّة الفاعلة، مثل: إيران كوريا الشمالية، وأصبحت السِّياسة العالمية على قدر من التنافسية القائم على افتراض أن الدُّوَل تكسب الأمن عن طريق اختلال التوازن وليس ثبات التوازن، وباتت الاجتماعات المتعلقة بصياغة ترتيبات الأمن الإقليمي وضبط التسلُّح في الشَّرق الأوسط تقوم على الاعتراف النوعي بوجود القِوى الروسية والصينية وحلفائهما ضمن النطاق الجغرافي لتأمين التوصُّل إلى أيّ اتِّفاق مُحدِّد في إطار المفاوضات مُتعدِّدة الأطراف، الّتي تأخذ الجانب الأيديولوجي لمجال رؤى القِوى الّتي تتعامل على المستوى الميداني الشَّرق أوسطي، وهذه المُتغيّرات انعكست على البيئة الأمنيَّة العراقية حيث أن تضارب الاستراتيجيات الأمنيَّة الدَّوْلية المقترن بغياب السِّياسة الأمنيَّة للقيادات العراقية في التعامل مع الأزمات العابرة للحدود، جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الدَّوْلية من خلال الأذرع الإقليميَّة الّتي تجسدت في سيطرة التنظيمات الإرهابية. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، إجراءات القِوى الدَّوْلية الضاغطة لإدارة النظام الأمني. والمطلب الثاني، انعكاس التنافس الأمني الدَّوْلي على البيئة الأمنيَّة العراقية.

المطلب الأول

إجراءات القِوى الدَّوْلية الضاغطة لإدارة النظام الأمني

إنَّ التحدِّيات الأمنيَّة الجَمَاعية في منطقة الشَّرق الأوسط تزامنت مع ضعف البنيان المؤسَّساتي لدُوَل تقع خارج المنظومة المتقدِّمة، ممَّا أحدثت ثغرة أمنيَّة في الأمن القومي للدُّوَل الكُبْرَى، وانعكست على بنية النظام العالمي الّذي أخفق في إدراك مخاطر التحدِّيات الجديدة، وإمكانية انتقال حالة الاحباط الأمني إلى مراكز الثقل العالمي، لذلك أخذت القِوى الدَّوْلية تطبق السِّياسات الأمنيَّة بالمشاركة مع القِوى الإقليميَّة، والقائمة على شبكة مترابطة من الإدارات السِّياسيَّة لنقل المعلومات بدقة وسرعة، لكن تطبيق السِّياسة الأمنيَّة المستقلة عن بقية السِّياسات الإقتصادية والإجتماعية زاد من حالة الاضطراب والتناقض بين مدركات دُوَل الشَّرق الأوسط وبين المشاريع الأمنيَّة

الخارجية، ممَّا خلق حالة من الصِّراع والتضارب في ضوء التفاوت في مدى اهتمام كل دولة بإيجاد صيغة للأمن المشترك مع حليف دولي معين نظراً لتقديراتها بمدى كفاية قوته لتأمين مصالحها الحيوية، فضلاً عن التعقيدات المرافقة لترتيبات الأمن الإقليمي، أهمُّها: عدم وجود اتِّفاق بين الأطراف حول المسلمات الأساسيَّة الّتي يجب أن ترتكز عليها ترتيبات الأمن. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المطلب على فقرتين، هما: المطلب الأول، الدّعم الأميركية للحلفاء والأصدقاء لإعادة هيكلة الأمن الإقليمي. والمطلب الثاني، التحرك الرّوسي– الصيني لضبط التوازنات الإقليميَّة.

الفقرة الأولى: الدّعم الأميركية للحلفاء والأصدقاء لإعادة هيكلة الأمن الإقليمي

تقوم السِّياسة الأمنيَّة الأميركية في الشَّرق الأوسط على المرتكزات الجيواستراتيجية، فموقع المنطقة وثرواتها الطبيعة تجسد عواملاً لاستمرار النظام العالمي، فقد حدَّد الرئيس الأميركي "جورج ووكر بوش" **(George Walker Bush)** في آذار/مارس 1991م، التحدِّيات الأمنيَّة في المنطقة، وهي: السَّيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ، وبذل الجهود المشتركة لتنمية الحريَّة الإقتصادية وإقامة الترتيبات الأمنيَّة، وأن الولايات المتَّحدة تقدُّم المساعدة عن طريق نشر القوَّات البحرية في الخليج العربي والقوَّات البرية في شبه الجزيرة العربيَّة، والتوصُّل إلى سلام شامل لإنهاء الصِّراع العربي– الإسرائيلي[28].

وروجت الإدارة الأميركية في التعاون الأمني الإقليمي إلى مبدأ الاعتراف بإسرائيل من قِبَل الدُّوَل العربيَّة والإسلاميَّة، ودمج إسرائيل في بنية أمنيَّة إقليميَّة شاملة من خلال عقد مؤتمر مدريد للسَّلام في تشرين الأول/أكتوبر 1991م، واتِّفاقية أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993م ، واندفع رئيس الوزراء الإسرائيلي "شمعون بيريز" **(Shimon Peres)** إلى طرح مشروع الشَّرق الأوسط الجديد عام 1993م، الّذي يتضمَّن السَّلام الدائم لإقامة السُّوق الشَّرق أوسطية مع الاتِّحاد الأوروبي، وخلق سوق المشرق الّذي يضمُّ مصر، سوريا، الأردن، لبنان، إسرائيل، وفلسطين، وتشكيل سوق المغرب الّذي

يضمُّ المغرب، تونس، والجزائر، بعنوان: "**التعاون الإقتصادي والتنمية في الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، ضمن شعار التقنية الإسرائيليَّة، والعمالة العربيَّة، والأموال الخليجية، والمياه التركية، وهذا المشروع تعامل مع المنطقة بأنها امتداده من النيل إلى الفرات لتشكيل منظَّمة إقليميَّة على قاعدة فوُق قومية في محاولة لمنع التوجُّه الوحدوي العربي[29].

وتحت ذريعة أنّ الشَّرق الأوسط يعاني من الأنظمة الاستبدادية والفساد، وغياب الديمقراطية والحريات الشخصية وضعف التنمية، وعدم فاعلية المؤسَّسات المدنية، وتنامي الجماعات الإسلاميَّة المتطرُّفة لتكوِّن بيئة حاضنة للإرهاب المُهدِّد الأمن العالمي, لذلك عزمت أميركا على التغيير بالقوَّة العسكرية، أو بالإقناع والشَّراكة، أو بالفوضى الخلاقة، إذ أعلن وزير الخارجية الأميركي "كولن باول" **(Colin Powell)** عن مبادرة "**الشَّراكة الشَّرق أوسطية**" في كانون الأول/ديسمبر 2002م, بدعوى معالجة التخلف السِّياسيّ والإقتصادي والتربوي، وتشجيع الإصلاح، وحقوق المرأة، كما طرح خلال قمَّة الثمان "**مشروع الشَّرق الأوسط الكبير**" في آذار/مارس 2004م، بدعوى تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح, وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الإقتصادية[30]، واعتمد المشروع على ثلاثة ركائز هي: الركيزة الأمنيَّة عِبرَ وضع ترتيبات أمنيَّة مشتركة ودائمة، والحدِّ من التسلُّح ضماناً للأمن الجَمَاعي وتوازن القِوى. والركيزة الإقتصادية المتمثلة في مشاريع التعاون الإقتصادي المشترك بغية تحقيق تنمية شاملة تنهي حالة البطالة والركود. والركيزة السِّياسيَّة الخاصة بتسوية الصِّراع العربي– الإسرائيلي وفق مبدأ الدولتين الفلسطينية والإسرائيليَّة.

وأكدت الإدارة الأميركية أنّ الشَّرق الأوسط الكبير المستقر يقوم على مبدأ تشجيع التحوُّل الديمقراطية، وإقامة منطقة التِّجارة الحرة بدعمٍ من الدُّوَل الصِّناعيَّة الثماني، وتكمن الأهداف الخفية في أن تكون الولايات المتَّحدة المخطط الوحيد لإقامة النظام الأمني الإقليمي الشامل من خلال إعطاء إسرائيل شرعية وجودية، وزيادة تفوُّقها التقني والعسكري، بذريعة أنّ إسرائيل ليست المشكلة, وإنَّما فشل الدُّوَل العربيَّة في تحسين

أوضاع شعوبها، كذلك تشكيل إطار المفاوضات المُتعدِّدة الأطراف حول ضبط التسلُّح[31]، وفرض القيود على التسلُّح النوعي، وتكثيف الوجود العسكري بالتعاون الثنائي، وتوسيع حلف شمال الأطلسي خارج مسرح العمليات الأطلسيَّة في الشَّرق الأوسط، والسّعي لهيكلة الشبكة الإقليميَّة الّتي تقوم على تعزيز دور الحلفاء إسرائيل وتركيا ودُوَل الخليج العربي، ومحاصرة الدُّوَل المناوئة إيران وسورية والعراق.

وبعد فشل المحافظين الجُدُد طرح الرئيس الأميركي "باراك أوباما" في كانون الثاني/يناير 2009م، رؤية أمنيَّة تتضمَّن الدمج بين القوَّة الصِلَبة العسكرية و القوَّة الناعمة السِّياسيَّة والإقتصادية في التعاون الدَّوْلي المشترك، واعتمد على مفهوم الأمن الشامل بسبب صعود قِوى تنافس على المكانة العالمية، مثل: روسيا والصين فأن معالجة التحدِّيات تتطلّب الانخراط الشامل مع منظَّمة الأمم المتَّحدة، والحق في شنّ الحروب الوقائية والاستباقية ضدَّ الإرهاب والتطرُّف دون التعارض مع القِيَم الدَّوْلية[32]، واعتماد إستراتيجية الفوضى الخلّاقة ضدَّ الأنظمة المُناهضة، وعدم بالمساس بالضَّمانات الأميركية لأمن إسرائيل، وإبقاء العقوبات في مواجهة إيران، وإقامة مصالحة مع العالم الإسلامي والعربي إذ استهل "باراك أوباما" ولايتهُ بزيارة تركيا ومصر في نيسان/أبريل 2009م، وأعلن عن الانسحاب المسؤول من العراق بعد إنشاء أكبر سفارة، وعقد اتِّفاقية الإطار الإستراتيجي والاتِّفاقية الأمنيَّة في كانون الأول/ديسمبر 2011م.

وطرح الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" خطَّة أمنيَّة جديدة باسم **"صفقة القرن"** خلال زيارته إلى الشَّرق الأوسط في حزيران/يونيو 2019م، أعدها صهر الرئيس "جاريد كوشنر" **(Jared Kushner)**، بهدف حلَّ النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي عِبرَ إنشاء صندوق استثمار عالمي لدّعم اقتصادات الفلسطينيين بـ(50) مليار دولار في أكثر من دولة عربيَّة، مقابل توطين اللاجئين الفلسطينيين، وقد أبدى الرئيس الأميركي رغبته في إعادة هيكلة العلاقات الخليجية – الخليجية، ودعم العلاقات الخليجية – الإسرائيليَّة، حيث عقدت الإمارات العربيَّة المتَّحدة اتِّفاقية السَّلام مع إسرائيل في آب/أغسطس 2020م، كما وقَّعت البحرين والسودان في أيلول/سبتمبر 2020م[33]، وتحت الرعاية

الأميركية عقدت قمة "**العُلا**" الّتي جمعت قادة دُوَل مجلس التعاون لدُوَل الخليج العربيَّة في كانون الثاني/يناير 2021م، وركزت على إعادة قطر إلى الحاضنة الخليجية لأبعادها عن القِوى الإقليميَّة المُناهضة، وبناء منظومة عربيَّة تراعي المصالح الأميركية والإسرائيليَّة، وإيجاد أدوات ردع خليجية لمُنافسة النفوذ الإيراني في اليمن وسوريا والعراق ولبنان، ومن ثمَّة تقييد حلفاء المحور الرّوسي– الصيني في الشَّرق الأوسط، والتأثير على رؤيتهم في إقامة النظام العالمي الجديد الّذي يراعي التعدُّدية القطبية، ويزيد من انهزامية النظام العالمي الأحادي القطبية.

وبرعاية وزير الخارجية الأميركي "أنتوني بلينكن" **(Tony Blinken)** عقدت قمَّة "النقب" في آذار/مارس 2022م، بمشاركة وزراء خارجية كلٌّ من إسرائيل، مصر، الإمارات العربيَّة المتَّحدة، المغرب، البحرين، وأكَّد البيان الختامي على تشكيل شبكة أمنيَّة للإنذار المبكر، ولجنة أمنيَّة لمواجهة المخاطر الإيرانية، وخلال جولة الرئيس "جوزيف بايدن" في الشَّرق الأوسط التقى مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "يائير لبيد" **(Yair Lapid)** في تموز/يوليو 2022م، وسعى إلى إعادة أحياء التحالفات الإستراتيجية مع القِوى التقليدية، وإقامة الشراكة الشاملة مع الحلفاء الجُدُد، إذ جرى ترسيخ الالتزام الأميركي بأمن إسرائيل بأبرام "**إعلان القدس**"، وتعزيز أنظمة الدفاع الصاروخي "حيتس" و"مقلاع داوود" و"القبة الحديدية"، وتمكين تطبيع العلاقات الإسرائيليَّة مع دعم حلَّ الدولتين، وخلال قمَّة "جدة" الّتي ضمت الولايات المتَّحدة وقادة الدُّوَل الخليجية إضافة إلى مصر والأردن والعراق جرى مناقشة بناء منظَّمة أمنيَّة واقتصادية في الشَّرق الأوسط، وتحالف دولي يوقف البرنامج النووي الإيراني، وتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وتقييد التحركات الروسية بعد الحرب على أوكرانيا والتدخُّل المباشر في سورية.

إن أغلب المشاريع الأمنيَّة الأميركية في الشَّرق الأوسط واجهت الفشل لأسباب عدَّة، أهمُّها: تدويل أزمة الشَّرق الأوسط إذ مارس اللاعبين الدوليين تأثيرات واسعة لا يُمكن تجنبها إقليمياً أدَّت إلي إرباك دُوَل الإقليم والتأثير فيها بشدة، فهناك ترتيبات أمنيَّة

يصعب تقليص المشاركين فيها إذا كان من المفترض أن تكون فعالة، وأن تفجر الحروب في المنطقة أفرزت توجُّهات إقليميَّة ومحاور مغايرة متأثرة بالنخب المطالبة بتغيير أدوار الفاعلين الإقليميّين على المستوى الدَّوْلي لتأخذ الطابع التعاوني أو التنافسي، وبناء منظومة علاقات سياسيَّة وأمنيَّة واقتصادية غير محكومة بالإرادة الأميركية على اعتبارها الفاعل الأكثر قوَّة.

الفقرة الثانية: التحرك الرّوسي– الصيني لضبط التوازنات الإقليميَّة

وضعت روسيا في عهد الرئيس "بوريس يلتسن" عام 1993م، مجموعة من المبادئ للعودة إلى منطقة الشَّرق الأوسط، أهمُّها: تعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية، وتخفيض الديون المستحقة على بعض الدُّوَل العربيَّة، والمشاركة في بعض التكتُّلات الإقتصادية مثل منظَّمة التعاون الإقتصادي للبحر الأسود، وإعادة التكامل الإقتصادي مع كومنولث الدُّوَل المستقلة، وفتح أسواق المنطقة أمام الأسلحة التقليدية الروسية، والمساهمة في جهود السَّيطرة على انتشار الأسلحة النووية، والانخراط في محاربة الإرهاب والتطرُّف، والحيلولة دون تزايد الاضطرابات الإقليميَّة، والسّعي لإيجاد نظام أمني قائم على التوازن الإستراتيجي، وتأييد التسويات السِّلمية في المنطقة حتى لا تنتقل النزاعات إلى روسيا[34].

وسعى الرئيس "فلاديمير بوتين" عام 2000م، إلى استعادة المكانة الروسية العالمية من خلال تجديد الرؤية الأمنيَّة لتدعيم الأمن القومي بما يحقِّق كفاءة عالية لمواجهة التحدِّيات، وتطوير الصِّناعات العسكرية وزيادة صادراتها لتحقيق عوائد مالية تدعم الإقتصاد الرّوسي، وتوفر وجوداً فعلياً في معظم المناطق الإستراتيجية العالمية، واعتماد الأسلحة النووية لردع أيّ عدوان من أميركا وحلف شمال الأطلسي[35]، كذلك إعادة الوجود العسكري النسبي الرّوسي في منطقة الشَّرق الأوسط للقضاء على التهديدات المحتملة، ومنع امتداد الصِّراعات الإقليميَّة إلى الفضاء الإسلامي في دُوَل آسيا الوسطى على الحدود الجنوبية لروسيا، وتحقيق الاستفادة من الإمكانيات الإقتصادية

العربيَّة عِبرَ إقامة الروابط الإقتصادية، وإيجاد اتفاقيات مع الدُّوَل النَّفطية لتعزيز مكانة الشركات الطاقوية وأنابيب نقل الغاز، وتعزيز التعاون التقني في المجالات الصِّناعيَّة والتنموية، وإيجاد كتُّلة أو حزام من الدُّوَل المنافسة للوجود الأميركي وأنهاك القطبية الأحادية.

واتَّخذت روسيا جملة من المواقف الثابتة إزاء قضايا الشَّرق الأوسط، أهمُّها: عارضت روسيا الاندفاع الأميركي لإصدار قرار من مجلس الأمن الدَّوْلي لتوجيه ضربة عسكرية ضدَّ العراق عام 2003م، ودعت إلى انسحاب القوَّات الأميركية والبريطانية، وتسليم السِّيادة إلى الشَّعب العراقي. وأسهمت روسيا في دعم البرنامج النووي الإيراني سواء بالمكوِّنات التِكْنُولُوجية اللازمة أم في الدفاع في المحافل الدَّوْلية والحيلولة دون فرض عقوبات ضدَّ إيران، فقد أكَّد وزير الخارجية الرّوسي "سيرغي لافروف" **(Sergey Lavrov)** عام 2006م، قائلاً: **"لا ترى روسيا أن مثل هذه العقوبات تسهمُّ في تسوية قضايا عالقة"**[36]. واتَّخذت روسيا موقف الاتهام لإسرائيل بأنها المسؤولة عن أفشال عملية السَّلام في الصِّراع العربي– الإسرائيلي، ودعت قادة حماس لزيارة روسيا وتعهدت بتقديم (10) ملايين دولار إلى السُّلطة الفلسطينية عام 2006م، وقد زار "سيرغي لافروف" مدينه رام الله والتقى بالرئيس الفلسطيني "محمود عباس" عام 2008م.

وحدَّد الرئيس الرّوسي "دميتري ميدفيديف" **(Dmitry Medvedev)** عام 2008م، التوجُّهات الروسية الإقليميَّة والدَّوْلية، وهي: إعطاء الأولوية للمبادئ الأساسيَّة للقانون الدَّوْلي، والسّعي لإقامة نظام عالمي مُتعدِّد الأقطاب، وتطوير العلاقات مع الدُّوَل الصديقة وعدم المواجهة مع الدُّوَل الأخرى، وحماية المواطنين الروس، وضمن إستراتيجية ملء الفراغ جراء **"ثورات الربيع العربي"** عام 2010م، حظيت منطقة الشَّرق الأوسط بجانب كبير من العقيدة العسكرية الروسية عام 2010م[37]، حيث وجدت روسيا فرصة لإعادة تمركز وجودها الأمني العسكري في بعض المناطق الإستراتيجية العالمية من خلال تحديد المخاطر الّتي تهدُّد الأمن القومي الرّوسي أبرزها حلف شمال

الأطلسي، والتأكيد على إمكانية التدخُّل العسكري خارج الحدود في المناطق المحاذية لروسيا المرتبطة معها بمصالح إستراتيجية.

وشكل التدخُّل العسكري الرّوسي في الشَّرق الأوسط تحدياً خطيراً، ومنافساً كبيراً للدَّور الأميركي عِبرَ الانتقال من إستراتيجية المجادلات القطبية إلى إستراتيجية المجابهات القطبية، فبعد أن تمكن حلف شمال الأطلسي من إسقاط النظام الليبي عام 2011م، اكتشفت روسيا فقدان الحليف الإقتصادي وسوق الأسلحة التقليدية لصالح الغرب، لذلك عارضت القيادة الروسية إصدار أيّ قرار من مجلس الأمن الدَّوْلي بتوجيه ضربة عسكرية لإسقاط النظام السوري كونه الحليف الإستراتيجي الّذي ترتبط بالطموحات الروسية في الوصول إلى المياه الدافئة، ولتأكيد الوجود العسكري الرّوسي الفعلي في ميناء طرطوس وافق الكرملين إلى التدخُّل العسكري المباشر في سورية عام 2015م، كما شاركت القوَّات المسلّحة الروسية بقوَّة في مكافحة الجماعات الإرهابية المسلّحة الّتي انتشرت في أجزاء واسعة من العراق وسورية باسم تنظيم الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام "**داعش**"، وقد توسُّع التعاون بين روسيا، وإيران، والعراق، وسوريا عِبرَ مركز التنسيق المعلوماتي أو "**غرفة عمليات بغداد**" الرباعية ضدَّ الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر 2015م[38].

وتعدُّ روسيا أحد الأعضاء الفاعلين في مفاوضات "أستانة" بين النظام السوري والمعارضة، ومن أبرز الداعمين في مجموعة العمل الدَّوْلية الـ"5+1" المعنية بإجراء المفاوضات النووية بين إيران والدُّوَل الخمسة دائمة العضوية في جنيف في تموز/يوليو 2015م[39]، فقد استخدمت روسيا الوسائل الدبلوماسية والعسكرية للمحافظة على النظامين السوري والإيراني ولدّعم مكانتها في النظام العالمي، وتحقيق العوائد الإقتصادية من خلال ربط المنطقة بشبكة أنابيب الغاز عِبرَ أراضيهما ثمَّ ربطها بأسواق الغاز الأوروبية.

وأشار لقاء الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" مع نظيره الإيراني "إبراهيم رئيس" على هامش اجتماع قمَّة الدُّوَل المطلة على بحر قزوين في حزيران/يونيو 2022م، أنّ كِلاِ

الدولتين في تواصل مستمر بشأن القضايا الأمنيَّة، وخلال زيارة "فلاديمير بوتين" إلى إيران في تموز/يوليو 2022م، أكَّد المتحدث باسم الكرملين "ديمتري بيسكوف" **(Dmitriy Peskov)** أن الزيارة تأتي في إطار اجتماع قادة الدُّوَل الضامنة لعملية "أستانة"، وتطوير التعاون الإقتصادي، بالتزامن مع تأكيد مستشار الأمن القومي الأميركي "جيك سوليفان" **(Jake Sullivan)** أنّ طهران تستعد لتزويد موسكو بمئات الطائرات المسيرة، وتدّل التحركات الروسية عن تراجع الأيديولوجية في سياسة تتصف بالمرونة العالية في التعامل مع دُوَل الشَّرق الأوسط في خطوة لاستعادة مكانة روسيا في التوازنات الإقليميَّة والتنافس الدَّوْلي، وأن الوجود الرّوسي في المنطقة لن يكون مؤقت مرتبط بأهداف سياسيَّة واقتصادية فقط، وإنَّما يأخذ ابعاداً عسكرية وأمنيَّة.

إن عملية القوَّات الأميركية في اجتياح أفغانستان عام 2001م، تمثِّل خطوة نحو تعزيز السَّيطرة على أوراسيا بغية احتواء الصين، لذلك ركّزت الرئيس الصيني "هو جينتاو" **(Hu Jintao)** عام 2003م، على تطوير الشَّراكات السِّياسيَّة والإقتصادية والعسكرية مع دُوَل الشَّرق الأوسط، من خلال استثمار الشَّركات النَّفطية والغازية، وبناء خطوط الأنابيب وتأهيل الآبار، وعقد الاتِّفاقيات التجارية والتسلُّحية مع إيران، سوريا، مصر، العراق، ودُوَل الخليج العربي، كما طوَّر العلاقات مع إسرائيل للحصول على التِكْنُولُوجيا العسكرية الأميركية، وفي ضوء "**ثورات الربيع العربي**" عام 2010م، أعلنت الصين عن نبذ الإستراتيجية الغربية في إسقاط الأنظمة تحت غطاء التحوُّل الديمقراطي[40]، وأكَّدت الرئيس الصيني "شي جين بينغ" **(Xi Jinping)** عام 2013م، عن دعمه السِّياسي للنظامين السوري والعراقي في مكافحة الإرهاب، وأخذت الصين تسعى لتطوير مشروع طريق الحرير في المنطقة العربيَّة لمد نفوذها الإقتصادي، وتقديم القروض الميسرة وشراء سندات الخزانة، وقد مثَّل التفاهم الرّوسي– الصيني في مجلس الأمن الدَّوْلي ذروة التقدُّم السِّياسي العالمي نحو تحجيم الهيمنة الأميركية، وتفكيك إستراتيجية إسقاط الأنظمة المُناهضة للسِّياسة الغربية دون وجهة حقّ، واتِّخاذ الخطوات الحقيقية لإقامة النظام العالمي المُتعدِّد الأقطاب.

وخلال المنتدى الإقتصادي الشَّرقي السابع في مدينة "فلاديفوستوك" **(Vladivostok)** الروسية في أيلول/سبتمبر 2022م، الّذي ضمَّ الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين"، ورئيس اللّجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشَّعب الصيني "لي تشان شو" **(Lee Chan Shuo)**، ورئيس مجلس إدارة الدَّولة في ميانمار "مين أونغ هلاينغ" **(Min Aung Hlaing)**، ورئيس الوزراء المنغولي "لوفسانامسراي أويون إردين" **(luvsanamsray oyeon erden)**، ورئيس الوزراء الأرميني "نيكول باشينيان" **(Nicole Pashinyan)**، ورئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" **(Narendra Modi)**، ورئيس الوزراء الماليزي "إسماعيل صبري يعقوب"، ورئيس الوزراء الفيتنامي "فام مينه تشينه" **(Pham Minh Chinh)**، وقد ألقى كبير المشرعين الصينيين كلمة بعنوان: "**دفع عملية تعدُّد الأقطاب في العالم وفتح فصل جديد في التعاون الإقليمي**" تتضمَّن ثلاثة مقترحات، هي: **أولاً**، تنفيذ مبادرة الأمن العالمي للحفاظ على السَّلام والاستقرار الإقليميّين لبناء موطن مشترك متناغم وسلمي، إذ يجب على جميع الأطراف التمسُّك برؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، والسّعي إلى الحوار بدلاً من المواجهة، والشراكة بدلاً من التحالف. **ثانياً**، تنفيذ مبادرة التنمية العالمية لتعزيز الانفتاح والتكامل الإقليميّين من خلال بذل الجهود لتعزيز الشراكات والتعاون بين سياسات التنمية، والاستفادة من الإمكانات لتحقيق النمو المبتكر. **ثالثاً**، تحقيق التضافر بين استراتيجيات التنمية لتعزيز التعاون الصيني– الرّوسي في الشَّرق الأقصى.

المطلب الثاني

انعكاس التنافس الأمني الدَّوْلي على البيئة الأمنيَّة العراقية

يتمتَّع العراق بخصائص جسدت السبب الحتمي إزاء أنماط السُّلوك السِّياسي الّذي أثر في منظومة الأمن الوطني للدَّولة وعلاقاتها الخارجية، إذ يحظى بمكانة مُتميِّز في التفكير الإستراتيجي لصانع القرار الخارجي في توزيع القوَّات المسلّحة وتبويب ضوابط الأمن الشامل في الأزمات، وفي ظلّ الواقع الدَّوْلي المُتعدِّد الأقطاب بكل مُتغيِّراته

أصبحت مشكلة الأمن الوطني العراقي هاجساً شعبياً وحكومياً، فلم تُعدُّ مُهَدَّدات الأمن بالقوَّات العسكرية المباشرة فقط، وإنَّما الثغرات الأمنيَّة المُتعدِّدة، مثل: الخلايا الإرهابية والجماعات خارج إطار الدَّولة، الأمر الّذي يتطلب إيجاد توازن لإدارة الصِّراعات نابعة من التحدِّيات الوطنيَّة، وتحليل موازين القِوى الإقليميَّة والدَّوْلية وأهدافها في مساعدة الأطراف المتنازعة. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، الأمن القومي العراقي في ضوء المُحدِّدات الجيوبوليتيكية. والفقرة الثانية، تناقض الأمن القومي العراقي وسط تضارب الغايات الإقليميَّة والدَّوْلية.

الفقرة الأولى: الأمن القومي العراقي في ضوء المُحدِّدات الجيوبوليتيكية

تبلور الخصائص الجيوبوليتيكية أهميَّة قصوى للدَّولة في أوقات السِّلم والحرب، وهي أداةً حيويةً ذو حدين إذ يُمكن للدَّولة استثمارها لتوفير القوَّة والمكانة الإقليميَّة والدَّوْلية، أو قد تصبح الدَّولة منطقة للتجاذبات الخارجية للدُّوَل الكُبْرَى على حساب قوَّة الدَّولة ومصالح شعبها فيما أذا كان النظام السِّياسي غير قادرة على قيادة شؤون الدَّولة وتوجيهها، لذلك فأن الأمن القومي يتطلب توفر مبدأين أساسيين، هما: المبدأ الثابت الّذي تفرضه الظروف الجيوبوليتيكية حيث يرتبط بسلامة الأراضي. والمبدأ المُتَغَيِّر الّذي يرتبط بطبيعة القيادة السِّياسيَّة للنظام، وما تضعه من وسائل لتحقيق الأهداف العُليا للدَّولة[41].

ويمتلك العراق موقعاً استراتيجياً في نصف الكرة الشمالي بين دائرتي عرض (29.5) و(37.22) شمالاً، وبين خطي طول (38.45) (48.45) شرقاً، ويتوسط خمسة بحار هي بحر قزوين والبحر الأسود في الشمال، والبحر الأبيض المتوسط في الغرب والبحر الأحمر في الجنوب الغربي، والخليج العربي والبحر العربي في الجنوب، لكن أهميَّة البحار المباشرة على العراق تكاد تكون معدومة بسبب البعد الجغرافي باستثناء الإطلالة على الخليج العربي[42]، لكن العراق يشكل مركزاً لملتقى خطوط الطَّاقة والطرق البرية في الشَّرق الأوسط حيث يقع ضمن الجسر الأرضي الرابط بين قارات العالم القديم،

ويوصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وأقصر الطرق الجوية الرابطة بين غرب أوروبا وجنوبها وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن امتلاك العراق لموارد الطَّاقة النفط والغاز والإمكانات الإقتصادية والبشرية.

وبحسب نظريَّة "**قلب الأرض**" للعالم "هالفورد ماكندر" **(Halford Mackinder)** عام 1904م، الّتي قسمت العالم إلى ثلاثة مناطق إستراتيجية هي القلب والهلالين الداخلي الخارجي فأن العراق يشكل جزءاً من الجسر الرابط بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي، ويقع ضمَّن منطقة الهلال الداخلي الّتي تحيط بالقلب الأوراسي الّذي يشمل قارة أوروبا وأجزاء من قارة آسيا. وبحسب نظريَّة "**إطار الأرض**" للعالم "نيكولاس سبيكمان" **(Nicholas Spykman)** عام 1943م، فأن العراق يقع ضمَّن الإطار الأرضي الّذي يشكل هلالاً يحيط بالقلب الرّوسي. وبموجب نظريَّة "**القوَّة الجوية ومفتاح البقاء**" للطيار الرّوسي "الكسندر دي سيفيرسكي" **(Alexander de Seversky)** عام 1950م ، فأن العراق يقع ضمَّن منطقة المصير الإستراتيجي[43]. وبحسب نظريَّة "**قلب أوراسيا**" أو "**رقعة الشطرنج الكُبْرَى**" لمستشار الأمن القومي الأميركي "زبيغنيو بريجينسكي" **(Zbigniew Brzezinski)** عام 1997م، فأن سيطرة الولايات المتَّحدة على العالم تبقّى غير مكتملة ما لم تسيطر على القِوى المُنافسة في أوراسيا أهمُّها روسيا والصين، وقد أعادت رقعة الشطرنج أهميَّة العراق الإستراتيجية كونه حلقة الوصل بين تواجد قوَّات حلف شمال الأطلسي في تركيا، وبين تواجد القوَّات الأميركية في الخليج العربي، كما يقع في منتصف منطقة الشَّرق الأوسط الّتي تشهد حالة من الصِّراع بين دُوَل ذات قوميات مختلفة وتوجُّهات سياسيَّة متباينة جعلت السِّياسات الإقليميَّة مبنية على عدم الثقة بين تركيا وإيران وإسرائيل ودُوَل الخليج العربي.

وبناء عليه، يمثَّل العراق عنصراً للتوازن في الشَّرق الأوسط بين دُوَل متمايزة من حيث القوَّة في ظلّ تنافس إقليمي شديد الخصوصية، حيث يجسد نقطة ارتكاز للاعبين الإقليميّين والدوليين، إذ يُعدُّ الطرف الموازن بين إيران ودُوَل الخليج العربي، فضلاً عن دور العراق في تحديد طرق الوصول إلى مناطق مهمَّة، أو في منع الموارد عن لاعبين

مهمين، أو أن يشكل محوراً دفاعياً لدَّولة حيوية كُبْرَى[44]، إذ أن الدُّوَل الكُبْرَى تتأثر بالدُّوَل الإقليميَّة الناشطة جيواستراتيجياً، وفي المقابل فأن أدوار الدُّوَل الإقليميَّة ترتبط بقوَّة بتأثير اللاعبين الجيواستراتيجيين الدوليين، لذلك تُعدُّ الأراضي العراقية مكاناً للتنافس بين القِوى الكُبْرَى خاصة الولايات المتَّحدة و روسيا الاتِّحادية والصين الشعبية، وأن أغلب الصِّراعات الّتي تدور في الشَّرق الأوسط تمتد إلى العراق على اعتباره قاعدة الاسناد لتوزيع مراكز الثقل الإقليمي.

ويتطلب من الدَّولة مجموعة من السِّياسات لتحقيق الأمن القومي وحمايته، وهي: السِّياسات الداخلية الّتي تتضمَّن الوسائل السِّياسيَّة إذ تعمل الدَّولة على إشاعة التنمية السِّياسيَّة الشاملة لتحقيق التماسك السِّياسي. والوسائل الإقتصادية من خلال الخطط التنموية الّتي تحقِّق الاستقلال الوطني والتخلص من التبعية الإقتصادية الخارجية. والوسائل الإجتماعية عن طريق زيادة التماسك الإجتماعي خاصة للأقليات والطوائف والمحافظة على القِيَم والمبادئ الوطنيَّة. أمَّا السِّياسات الخارجية فتشمل وسائل صنع القرار لتحديد الأهداف العُليا للدَّولة، وحماية الأمن القومي من خلال الأدوات الدبلوماسيَّة والعسكرية[45].

إنَّ العراق يقاسي من غياب المهمَّة ذات الأسبقية العالية والرؤية الموحدة لمفهوم الأمن القومي الّتي يسترشد بها صانع القرار في ظلّ إجماع وطني شامل حول متطلبات حماية الأمن الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ تحيط بالاستراتيجية الأمنيَّة العراقية مجموعة من المعرقلات الخارجية، أهمُّها: الموقف الدَّوْلي لرؤية العراق دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، والتدخُّل الأميركي عن طريق السفارة والقوَّات العسكرية المباشرة، وزيادة التغلغل الإسرائيلي، والتنافس الأميركي مع روسيا والصين سواء بصفقات الأسلحة أم بالاستثمارات المتعلقة بمصادر الطَّاقة والموارد الإقتصادية، واتساع دوائر المخابرات الأجنبية، وتضارب المصالح للأطراف الإقليميَّة الإيرانية والتركية والخليجية الداعمة للقِوى الداخلية، فضلاً عن تحوُّل العراق إلى بؤرة للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة ومنظمات الظل العاملة[46].

أمَّا المعرقلات الداخلية فتضمُّ: القِوى والأحزاب والجماهير والشخصيات وبعض فصائل المقاومة المعارضة للعملية السِّياسيَّة القائمة على الديمقراطية التوافقية والتدخُّلات الخارجية، وتدعو إلى ترصين سيادة العراق واستقلاله وإعادته إلى محيطه الإقليمي والدَّوْلي والحفاظ على مكتسباته، ومكافحة الفساد المالي والإداري والبطالة وغياب العدالة الإجتماعية وإعادة رؤوس الأموال المهجرة، وإيجاد خطَّة وطنيَّة لإطلاق صراح المعتقلين غير المدانين، وتعويض المتضررين والنازحين المهجرين من العلميات الإرهابية، وإعادة بناء القوَّات المسلّحة بما يعزَّز السِّلم والأمن المجتمعي ويحافظ على النظام السِّياسي الديمقراطي. كذلك القِوى والأحزاب والشخصيات وبعض فصائل المقاومة الّتي ما زالت تؤمِّن بأهميَّة الترابط بين الوضع الأمني الداخلي والوضع الإقليمي والدَّوْلي، إذ تجد من الصعوبة فك الارتباط مع القِوى الخارجية خوفاً من تفرد الولايات المتَّحدة بالشؤون العراقية، وترى أن الأمن الوطني يتبلور من خلال اتِّفاق إقليمي ودولي على منظومة أمنيَّة متكاملة تراعي مصالح وحقوق الأطراف الفاعلة في المنطقة.

لذلك فأن موجة الاحتجاجات الشعبية العراقية "**ثورة تشرين**" في تشرين الأول/أكتوبر 2019م، أفرزت الحكومة العراقية الانتقالية برئاسة "مصطفى الكاظمي" في أيار/مايو 2020م، حيث أجرى رئيس الوزراء جولة شملت السعودية وإيران والولايات المتَّحدة في تموز/يوليو 2020م، وهي خطوة لإعادة ترتيب علاقات العراق الدبلوماسيَّة مع المحيط الإقليمي والدَّوْلي بما يعزَّز دوره الرئيس في المنطقة، وضبط التوازنات السِّياسيَّة الداخلية والإقليميَّة، بغية تقريب وجهات النظر بين واشنطن وطهران، والتخفيف من التوتُّر بين إيران والسعودية، وإبعاد العراق عن الصِّراعات الإقليميَّة، وأنه لن ينحاز إلى طرف ضدَّ آخر [47].

وخلال مشاركة رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" في قمَّة "**عمّان**" في آذار/مارس 2022م، التقى الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، وملك الأردن "عبد الله الثاني بن الحسين"، وولي عهد أبو ظبي "محمد بن زايد آل نهيان"، وعضو مجلس الوزراء

السعودي "تركي بن محمد بن عبد العزيز"، وأشار البيان الختامي للقمَّة إلى تعزيز العمل العربي المشترك، والتخفيف من آثار الأزمة الإقتصادية في قطاعي الأمن الغذائي والطَّاقة، وتعزيز الجهود لحلَّ الأزمات الإقليميَّة والدَّوْلية من أجل أمن المنطقة واستقرارها. كما شارك رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" في قمَّة "**جدة**" في تموز/يوليو 2022م، الّتي ضمت الولايات المتَّحدة وقادة دُوَل الخليج العربي ومصر والأردن إذ جرى مناقشة بناء منظَّمة أمنيَّة واقتصادية في الشَّرق الأوسط. كما شارك رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" في قمَّة "**العلمين المصرية**" في آب/أغسطس 2022م، الّتي جمعت الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، وملك البحرين "حمد بن عيسى آل خليفة"، وملك الأردن "عبد الله الثاني بن الحسين"، ورئيس الإمارات "محمد بن زايد آل نهيان"، وتناول هذه القمَّة الملفات السِّياسيَّة والإقتصادية والأمنيَّة والاستخباراتية، وركزت على العلاقات الأخوية في مختلف جوانب التعاون، إذ جدد القادة دعمهم للجهود والمساعي لترسيخ الأمن والسَّلام والاستقرار والتعاون المشترك الّذي يرتكز على دعائم الثقة والاحترام المتبادل، بغية تحقيق تطُّلعات شعوب المنطقة في التقدُّم والبناء والتنمية. لكن على المستوى الداخلي لم تتمكن حكومة "مصطفى الكاظمي" من التوصل إلى اتِّفاق مع الأطراف السِّياسيَّة، إذ شهد العراق صراعاً بين الفصائل المسلّحة والأحزاب السِّياسيَّة وأجهزة الدَّولة وصل إلى حدِّ اتهام حكومة "مصطفى الكاظمي بالعمالة لصالح الولايات المتَّحدة، وعدت التحركات الإقليميَّة والدَّوْلية للحكومة تمرداً على بعض القِوى السِّياسيَّة وعلاقاتها مع الأطراف الخارجية خاصة إيران، فبعد أن جرت الانتخابات المبكرة في تشرين الأول/أكتوبر 2021م، وحصل التيار الصدري على (73) مقعداً برلمانياً سعى لتشكيل حكومة أغلبية وطنية باسم "**إنقاذ وطن**" ضمَّ التيار وتحالف السِّيادة والحزب الديمقراطي الكوردستاني، لكن عارضه تحالف "**الإطار التنسيقي**" ضم دولة القانون، الفتح، الحكمة، النصر، وصادقون، ممَّا دفع التيار الصدري إلى الاستقالة من مجلس النواب، والنزول في مظاهرات تطالب بإجراء الاصلاحات في العملية السِّياسيَّة، وإعادة الانتخابات من جديد، وهذه المُتغيّرات وضعت العراق في فوضى

أمنيَّة جراء المواجهات المسلّحة بين الأحزاب والفصائل، حيث قطع رئيس الوزراء العراقي "مصطفى الكاظمي" مشاركته في قمَّة "**العلمين المصرية**" عقب إعلان مجلس القضاء الأعلى في العراق تعليق أعماله احتجاجاً على اعتصام متظاهري التيار الصدري أمام مقره في المنطقة الخضراء.

الفقرة الثانية: تناقض الأمن القومي العراقي وسط تضارب الغايات الإقليميَّة والدَّوْلية

إن تفشي التنظيمات الإرهابية في العراق "**داعش**" في أيار/مايو 2013م، أدّت إلى انتشار الفوضى والحروب والتحالفات بين القِوى الإقليميَّة والدَّوْلية بذريعة فرض الأمن والسِّلم الدوليين، وهذه التطوُّرات جسدت داعماً أساسياً للقِوى الإقليميَّة وصراع السَّيطرة للقِوى الدَّوْلية، ممَّا عزَّز المشكلة الأمنيَّة العراقية بسبب الصِّراعات بين مختلف القِوى للظفر بمزيد من النفوذ نحو الهيمنة داخل الإقليم الشَّرق أوسطي.

سعت الولايات المتَّحدة إلى تغيير النظام السِّياسي العراقي، وتشكيل كيان سياسي هش يرتبط بقدرة الوجود الأميركي الدائم في العراق من خلال تشكيل القواعد العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية بموجب الاتِّفاقية الأمنيَّة، والتدخُّل من العراق لأجراء التغيُّرات السِّياسيَّة والإقتصادية في دُوَل الجوار، وأخذت الولايات المتَّحدة على عاتقها تشكيل وقيادة ما يُسمَّى "**التحالف الدَّوْلي**" البالغ عددهم (85) عضواً للتصدي لتنظيم "**داعش**" على كافة الجبهات في أيلول/سبتمبر 2014م[48]، بمشاركة فصائل المقاومة العراقية والحشد الشعبي، وبعد القضاء على تنظيم "**داعش**" بدأت القوَّات الأميركية بالقيام بقصف ميداني ضدَّ المواقع العسكرية التابعة للمقاومة واغتيال رموزها بذريعة التبعية إلى إيران، ممَّا أربك البيئة الأمنيَّة العراقية الّتي شهدت انقسامات حادة بفعل الانتقال من مرحلة التعاون التدريجي إلى مرحلة المواجهة المباشرة.

كذلك تغلغل إسرائيل في العراق الّذي يهدف إلى نشر الفوضى وتأجيج النزاعات المذهبية والقومية والدِّينيَّة الانفصالية، خاصة انفصال كوردستان العراق، لكي تتمكن من إعلان يهودية الدَّولة وحلَّ القضية الفلسطينية، إذ أن دُوَل المنطقة سوف تكون

منشغلة بالصِّراعات البينية الّتي تعطي لإسرائيل قدرة التحوُّل إلى ضابط للصِّراعات الإقليميَّة بما يحقِّق السَّيطرة على إمكانات المنطقة وثرواتها.

ونتيجة للمُتغيَّرات الأمنيَّة أبدت روسيا والصين تعاوناهما ودعمهما للنظام السِّياسي العراق بغية القضاء على التنظيمات الإرهابية المُتشدِّدة، حيث أعلن الكرملين عن تشكيل "**مركز التنسيق المعلوماتي**" أو "**غرفة عمليات بغداد**" في تشرين الأول/أكتوبر 2015م، حيث توسُّع التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب بين روسيا، وإيران، والعراق، وسوريا[49]، وأكَّد بيان غرفة العمليات المشتركة في نيسان/أبريل 2017م، أنَّ الحلفاء سوف يردُّون من الآن وصاعداً بقوَّة على أيّ عدوان، أو أيّ تجاوز للخطوط الحمراء، وأشار مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن الدَّوْلي "بيوتر إليتشيف" (**Peter Elichive)** أنَّ نظام الأحادية القطبية ولّى، وأنّ العالم في ظلّ النظام المُتعدِّد الأقطاب، كما أعلنت الصين عن الرغبة في المشاركة في إعادة إعمار المناطق العراقية المحررة من تنظيم "**داعش**"، وتأهيل الحقوق النَّفطية والبنى التحتية على اعتبارها جزء من مشروع "طريق الحرير"، وهذه التطوُّرات أعادت تصويب التنافس الأمني في العراق بين الولايات المتَّحدة وحلفائها، من جهة، وبين روسيا والصين وحلفائهما، من جهة أخرى.

وتمارس تركيا أدواراً في غاية التناقض بالعراق إذ تحاذر من قيام دولة كردية في كوردستان العراق، وتستخدم ذريعة مكافحة حزب العمال الكوردستاني لمد نفوذها العسكري في شمال العراق، واستثمار المياه للضغط على حكومة بغداد، واعتبار الأقليات التركمانية جزءاً من القومية التركية الّتي تتطلب الدفاع عنها ضدَّ الأكراد[50]، لذلك تتدخُّل تركيا عسكرياً في المناطق الحدودية والمناطق المتنازع عليها، أهمُّها: محافظة كركوك الّتي تمثِّل أكبر الحقوق النَّفطية، ومدينة "خانقين" ضمَّن محافظة ديالى وهي خط التماس السِّياسي بين الحدود العراقية – الإيرانية، ومدينة "طوز خورماتو" التابعة إلى محافظة صلاح الدين. وقد جعلت تركيا من أراضيها مأوى وممراً للجماعات الإرهابية، مثل: تنظيم "داعش" وجبهة النصرة، حيث تغاضت عن عبور المقاتلين إلى

العراق وسوريا، وقامت بتدريب بعضهم ومدهم بالسِّلاح والمال، بهدف إسقاط النظام السوري ومقاتلة الأكراد، ولعل تحركات تركيا وضعتها في دائرة الاحتكاك مع الولايات المتَّحدة الداعمة للأكراد، ومع روسيا الداعمة للنظامين العراقي والسوري مؤدياً إلى احتدام المُنافسة.

وتمتلك إيران أذرعاً قوية داخل العراق من خلال تشكيل الفصائل المسلّحة الّتي امتد نفوذها العسكري بين العراق وسوريا ولبنان، واسهمت في القضاء على تنظيم "**داعش**"، وتسعى طهران إلى تشكيل النظام السِّياسي والأمني العراقي الّذي يتلاءم مع أسس ومرجعية النظام الإيراني أو أن يراعي المصالح الإيرانية في الحصول على الطَّاقة النووية السِّلمية، وإقامة منظومة أمنيَّة إقليميَّة مستقلة بعيدة عن النفوذ الأميركي والإسرائيلي، حيث تشترك الأطراف في الخليج العربي على قاعدة المساواة في السِّيادة، ومنع التدخُّل الخارجي، ويعاني العراق من ملفات شائكة مع الجانب الإيراني، أهمُّها: استثمار إيران ملف تمويل العراق بالغاز والطَّاقة الكهربائية والمياه، إذ عملت إيران على وضع خطَّة لبناء (14) سداً وبحيرة صناعية، وقطع نحو (35) رافداً كانت تمر في العراق منذُ عام 2010م، وجراء السِّياسة المائية التركية والإيرانية خسر العراق نحو (80%) من مصادر المياه، وأصبحت ملامح الجفاف الكُلي واضحة لنهر دجلة والفرات.

وتدرك دُوَل مجلس التعاون الخليجي أن العراق يشكل محوراً جيوسياسياً إقليمياً، وهمزة الوصل بين أوروبا والخليج العربي، ويؤثر في معادلة التوازن الدَّوْلي، لكن دُوَل الخليج العربي تأخذ بالاعتبار الرؤية الأميركية في بناء المقتربات من حيث تبني سياسة الانفتاح البراغماتي الحذر مع العراق، وأبعاد العراق عن النفوذ الإيراني، وخلق التوافق الخليجي– العراقي حول متطلبات الأمن الإقليمي وشروطه[51].

إنَّ المُتغيِّرات الأمنيَّة تفترض على الحكومات العراقية أدراك مخاطر التهديدات، وتهيئة الآليات الإستراتيجية للقضاء عليها، وتنسيق الجهود السِّياسيَّة إزاء القضايا الأمنيَّة الكُبْرَى، وتعزيز الأواصر مع المجتمع الإقليمي والدَّوْلي، وإيجاد بيئة إيجابية للحوار

والمصالحة بين الأحزاب والقِوى السِّياسيَّة، وخلق الرابطة الوطنيَّة من أجل وأد الخلافات المدفوعة خارجياً، وإرساء دولة الأمن والقانون والعدالة.

الخاتمة

إنَّ إقليم الشَّرق الأوسط يشكل ركناً أساسياً في ضمان الهيمنة العالمية، وعائقاً أمام تطبيق أركان السِّياسة الأمنيَّة في المدرك الإستراتيجي لصانع القرار في القِوى العُظمى، لأسباب عدَّة، أهمُّها: الصِّراعات المسلّحة، والتهديدات الإرهابية، وضعف السُّلطة، ثمَّ انتقلت السِّياسة الأمنيَّة في الإقليم من الحالة الجزئية إلى الحالة التكاملية من خلال التأكيد على الأبعاد غير الأمنيَّة، مثَّل: الطَّاقة، خاصة بعد تراجع القوَّة الأميركية عالمياً مع بروز القِوى الدَّوْلية المؤهِّلة للقيادة خاصة روسيا والصين، إذ أصبحت استراتيجيات القِوى الدَّوْلية محكومة بالتعاون والمشاركة الفاعلة مع القِوى الإقليميَّة لإقامة نظام عالمي مُتعدِّد الأقطاب يؤسَّس لسِّياسة الردع المتبادل ويؤمِّن بالسِّيادة الوطنيَّة، وارتكزت الرؤية الدَّوْلية على دور القِوى الإقليميَّة في إقامة الهياكل الأمنيَّة على اعتبارها أدوات للتغير الإيجابي إزاء السِّلم العالمي، لكن تضارب الاستراتيجيات المطروحة من الأطراف الخارجية في الشَّرق الأوسط خلق حالة من الإرباك، وعزَّز الانقسامات بين الأطراف الإقليميَّة، وجعل بعض الأطراف الإقليميَّة مركزاً لتصفية الصِّراعات.

الاستنتاجات

1- أخذت المؤسَّسات الأمنيَّة الأميركية تربط بين تفعيل الأمن الإقليمي، وبين عملية التكامل الأمني العالمي في رؤية تمتاز بالشمول من خلال الضغط على دُوَل إقليم الشَّرق الأوسط لإتباع إستراتيجية القوَّة الكامنة في التعامل مع التهديدات، واستقبال عناصر القوَّة الصِلَبة والقوَّة الناعمة، لكن جرى عدم التأكيد من حتمية نجاح الاستراتيجيات الأمنيَّة الأميركية في الإقليم كون هذه الاستراتيجيات تأتي ثابتة غير قابلة للنقاش، وتكون بإشراف الإدارة الأميركية ممَّا يستدعي نظاماً تعاونياً بين مراكز القِوى الإقليميَّة الحليفة خاصة إسرائيل والأنظمة الخليجية، بغية مواجهة القِوى

الإقليميَّة المُناهضة خاصة إيران وسوريا، الأمر الّذي يؤدي إلى عدم الانسجام بين دُوَل الشَّرق الأوسط حول الأزمات الأمنيَّة وطرق معاملتها.

2- ترى روسيا والصين أن الشَّرق الأوسط يشكل حيزاً للتوسُّع بسبب الضرورات الأمنيَّة والإقتصادية، إذ استخدمت روسيا الوسائل الدبلوماسيَّة والعسكرية، بينما ركزت الصين على الوسائل الإقتصادية، كما يعتقد الطرفين أن المنطقة تعاني من انعدام الرؤية الموحدة تُجَاه التحدِّيات، ولا تزال بعيدة عن متطلبات الأمن التعاوني، وأن مؤشرات الأمن الصِلب لا يؤسَّس لعلاقات حُسنُ الجوار في المنطقة.

3- شهد الشَّرق الأوسط تغيُّرات كُبْرَى على أنماط التحالفات الديناميكية لإعادة ترسيم الخارطة الأمنيَّة بين دُوَل الخليجي العربي وإسرائيل وتركيا بقيادة الولايات المتَّحدة، وبين إيران وسوريا والصين بقيادة روسيا، وأصبحت السِمَة الجيومذهبية هي الغالبة على طبيعة التحالفات الّتي أسست لظهور التطرُّف المذهبي، وانعشت دعاة الغلو الدِّيني، والّتي انعكست على الواقع الأمني العراقي كون الحكومات العراقية لم تراعي المصالح الوطنيَّة ولم تحسم الجدل الداخلي بالانتماء إلى أيّ من الأطراف الإقليميَّة أو الدَّوْلية.

التوصيات

تضافر الجهود الإقليميَّة والدَّوْلية لاستتباب الأمن في الشَّرق الأوسط بعيداً عن المشاريع الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. ميثاق جامعة الدُّوَل العربيَّة، عام 1945.
2. ميثاق منظَّمة الأمم المتَّحدة، عام 1945.

ثانياً: الكتب العربيَّة

3. إدريس، محمد السعيد، تحليل النُّظُم الإقليميَّة: دراسة في أصول العلاقات الدَّوْلية الإقليميَّة، مركز الدراسات السِّياسيَّة والإستراتيجية، القاهرة، 2018.
4. آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.
5. الإمارة، لمى مضر جرئ، المُتغيِّرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتِّحادية وتأثيرها على سياستها تُجَاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أبو ظبي، 2005.
6. الجابر، خالد وظافر، دانيا وآخرون، معضلة الأمن والدفاع في منطقة الخليج، منتدى الخليج الدَّوْلي، واشنطن، 2019.
7. الجنابي، صلاح حميد وغالب، سعدي علي، جغرافية العراق الإقليميَّة، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005.
8. الحريري، جاسم يونس، قراءة في التحدِّيات تُجَاه العراق ودُوَل مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2018، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، 2020.
9. حسين، أحمد قاسم، الاتِّحاد الأوروبي والمنطقة العربيَّة: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2021.
10. حمادة، نضال، خفايا وأسرار داعش: من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

11. حوات، محمد على، مفهوم الشَّرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي الصغير, القاهرة، 2002.

12. الخفاجي، محمد جاسم حسين، روسيا ولعبة الهيمنة على الطَّاقة: (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.

13. الداغستاني، محمد عبد القادر، النظريَّة العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية: دراسة تحليلية بضمنها تطوُّر النظريات العسكرية عِبرَ تاريخ فن الحرب، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2019.

14. الدريسي، سهام، اتجاهات السِّياسة الخارجية الأميركية نحو المنطقة العربيَّة: قراءة في مضامين خطابات الرئيس دونالد ترامب، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2018.

15. زيدان، ناصر، دور روسيا في الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا: من بطرس الأكبر الى فلاديمير بوتين، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

16. صالح، أحمد فايز، دور المحافظين الجُدُد في السِّياسة الخارجية الأميركية، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2011.

17. صالح، محسن محمد والدنان، ربيع محمد ووهبة، وائل عبد الله، اليوميات الفلسطينية لسنة 2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020.

18. عمر، يوسف حسين، تركيا: التاريخ السِّياسي الحديث والمعاصر 1923 – 2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2021.

19. العملة، محمد يوسف، الأمن القومي العربي ونظريَّة تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الجليل، عمّان، ١٩٩٠.

20. عياد، خالد حماد، الأمن القومي العربي وقواعد القانون الدَّوْلي: جزر حنيش وتيران وصنافير إنموذجاً، الآن ناشرون وموزعون، عمّان، 2018.

21. العيساوي، مالك محسن، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدَّوْلية في الإستراتيجية الأميركية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

22. غازي، ضياء الدين محمود، العلاقات المصرية – الروسية وتأثيرها على قضايا الشَّرق الأوسط، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021.

23. فتوني، علي عبد، العرب ومخاطر الشَّرق الأوسط الجديد، دار الفارابي، بيروت، 2014.

24. فريحات، إبراهيم وقبلان، مروان وآخرون، العرب والولايات المتَّحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة مُتغيِّرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسيات، الدوحة، 2017.

25. القزاز، مفاز مثنى عبد الله، مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية (دراسة لنماذج مختارة)، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2019.

26. مرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.

ثانياً: الكتب المترجمة

27. كرلوف، ف. ي.، إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد، الطبعة الثانية، ترجمة: منتجب يونس، دار علاء الدين، دمشق، 2009.

28. مار، فيبي ولويس، وليم، إمتطاء النمر: تحدي الشَّرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996.

29. هيرن، فولفجانج، التحدي الصيني: أثر الصُّعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، وزارة الثَّقافة والإعلام بالسعودية، الرياض، 2011.

30. لينغ، جانغ يون، الحزام والطريق: تحوُّلات الدبلوماسيَّة الصينية في القرن 21، ترجمة: آية محمد الغازي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، 2017.

31. كابلان، روبرت د.، إنتقام الجغرافيا: ما الّذي تخبرنا به الخرائط عن الصِّراعات المقبلة وعن الحرب ضدَّ المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثَّقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015.

32. بيرس، شمعون، الشَّرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.

33. تشوبين، شاهرام، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

34. Author, Multi, The National Security Strategy of the United States of America, Government Printing office press, (Washington) DC, 2010.

35. Author, Multi, The National Security Strategy of the United States of America, Government Printing office press, (Washington) DC, 2010.

36. Bazan, Barry and Weaver, Ole, Regions and power: The Structure of International Security, Cambridge University press, London, 2003

37. Biden, Joseph R., Interim National Security Strategic Guidance – 2021: Renewing America's Advantages, Cosimo Reports Press, (Washington) DC, 2021.

38. Guthrie, Doug, China and Globalization, Routledge press, London, 2006.

39. Guyatt, Nicholas, Another American Century?: The United States and the world Since 9\ 11, university press, Bangladesh, 2003.

40. Hettne, Bjorn, Development Theory and the Three Worlds: Towards an International Political Economy of Development, Longman Scientific and Technical, New York, 1995.

41. Loi, Charles, U.S. and Iranian Strategic Competition: Competition Between the US and Iran in Iraq, Center for Strategic and International Studies, (Washington, D.C.), 2011.

رابعاً: الدوريات والتقارير

42. دياب، أحمد، عودة بوتين: التحدِّيات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثامنة والأربعون، المجلِّد 47، العدد 188، نيسان/أبريل، 2012.

43. الجبوري، عبد الوهاب محمد، اتجاهات الخطاب السِّياسي الأميركي المعاصر، مجلة "دراسات إقليميَّة"، مركز الدراسات الإقليميَّة، جامعة الموصل، المجلد 5، العدد 11، أيلول/سبتمبر، 2008.

44. شوقي، ممدوح، الأمن القومي والعلاقات الدَّوْلية، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والثلاثون، المجلَّد 32، العدد 127، كانون الثاني/يناير، 1997.

45. الشيخ، نورهان، طموحات روسية: قراءة سياسيَّة في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والأربعون، المجلَّد 45، العدد 181، تموز/يوليو، 2010.

46. العامري، عامر محسن سلمان، مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجَمَاعي، المجلة "السِّياسيَّة والدَّوْلية"، كلية العلوم السِّياسيَّة، الجامعة المستنصرية، السنة الثالثة، العدد 11، 2009.

47. العساف، سوسن، اتجاهات تحوُّل العراق عربياً وإقليمياً في ظلّ الحكومة الجديدة، مجلة "دراسات شرق أوسطية"، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، عمّان، السنة السادسة والعشرين، العدد 99، ربيع، 2022.

48. عوض، محسن، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (2001 – 2011)، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 388، حزيران/يونيو، 2011.

49. النعيمي، زياد عبد الوهاب، إستراتيجية الشراكة الإقليميَّة الدَّوْلية في ظلّ القانون الدَّوْلي المعاصر: تحليلات إستراتيجية، نشرة "مركز الدراسات الإقليميَّة" جامعة الموصل، السنة الثالثة، المجلد 3، العدد 46، تشرين الأول/أكتوبر، 2009.

.50

---

(1) عبد الوهاب محمد الجبوري، اتجاهات الخطاب السِّياسي الأميركي المعاصر، مجلة "دراسات إقليميَّة"، مركز الدراسات الإقليميَّة، جامعة الموصل، المجلد 5، العدد 11، أيلول/سبتمبر، 2008، ص48.

(2) ميثاق جامعة الدُّوَل العربيَّة، المادة (2)، عام 1945.

(3) ميثاق منظَّمة الأمم المتَّحدة، المادتين (52، 53)، عام 1945.

(4) خالد الجابر ودانيا ظافر وآخرون، معضلة الأمن والدفاع في منطقة الخليج، منتدى الخليج الدَّوْلي، واشنطن، 2019، ص90.

(5) جاسم يونس الحريري، قراءة في التحدِّيات تُجَاه العراق ودُوَل مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2018، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، 2020، ص80، 81.

(6) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص10، 11.

(7) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص33، 34.

(8) عامر محسن سلمان العامري، مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجَمَاعي، المجلة "السِّياسيَّة والدَّوْلية"، كلية العلوم السِّياسيَّة، الجامعة المستنصرية، السنة الثالثة، العدد 11، 2009، ص162.

(9) Barry Bazan and Ole Weaver, Regions and power: The Structure of International Security, Cambridge University press, London, 2003, P. 42.

(10) زياد عبد الوهاب النعيمي، إستراتيجية الشراكة الإقليميَّة الدَّوْلية في ظلّ القانون الدَّوْلي المعاصر: تحليلات إستراتيجية، نشرة "مركز الدراسات الإقليميَّة" جامعة الموصل، السنة الثالثة، المجلد 3، العدد 46، تشرين الأول/أكتوبر، 2009، ص2، 3.

(11) Bjorn Hettne, Development Theory and the Three Worlds: Towards an International Political Economy of Development, Longman Scientific and Technical, New York, 1995, P. 201.

(12) محمد السعيد إدريس، تحليل النُّظُم الإقليميَّة: دراسة في أصول العلاقات الدَّوْلية الإقليميَّة، مركز الدراسات السِّياسيَّة والإستراتيجية، القاهرة، 2018، ص31، 32.

(13) مفاز مثنى عبد الله القزاز، مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية (دراسة لنماذج مختارة)، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2019، ص70 – 72.

(14) محمد على حوات، مفهوم الشَّرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي الصغير, القاهرة، 2002، ص87.

(15) مروان فرحات، "المقاربة الأميركية تُجَاه تسوية الصِّراع العربي– الإسرائيلي"، العرب والولايات المتَّحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة مُتغيِّرة، بإشراف إبراهيم فريحات

ومروان قبلان وآخرون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسيات، الدوحة، 2017، ص65 – 68.

(16) ف. ي. كرلوف، إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد، الطبعة الثانية، ترجمة: منتجب يونس، دار علاء الدين، دمشق، 2009، ص166.

(17) فيبي مار ووليم لويس، إمتطاء النمر: تحدي الشَّرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص88.

(18) أحمد قاسم حسين، الاتِّحاد الأوروبي والمنطقة العربيَّة: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2021، ص168.

(19) أحمد فايز صالح، دور المحافظين الجُدُد في السِّياسة الخارجية الأميركية، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2011، ص112.

(20) Nicholas Guyatt, Another American Century?: The United States and the world Since 9\ 11, university press, Bangladesh, 2003, P. 233.

(21) Multi Author, The National Security Strategy of the United States of America, Government Printing office press, (Washington) DC, 2010, P. 9 – 46.

(22) Joseph R. Biden, Interim National Security Strategic Guidance – 2021: Renewing America's Advantages, Cosimo Reports Press, (Washington) DC, 2021, P. 5 – 20.

(23) لمى مضر جرئ الإمارة، المُتغيِّرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتِّحادية وتأثيرها على سياستها تُجَاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أبو ظبي، 2005، ص30، 31.

(24) ضياء الدين محمود غازي، العلاقات المصرية – الروسية وتأثيرها على قضايا الشَّرق الأوسط، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021، ص67.

(25) أحمد دياب، عودة بوتين: التحدِّيات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثامنة والأربعون، المجلِّد 47، العدد 188، نيسان/أبريل، 2012، ص106.

(26) فولفجانج هيرن، التحدي الصيني: أثر الصُّعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، وزارة الثَّقافة والإعلام بالسعودية، الرياض، 2011، ص55.

(27) Doug Guthrie, China and Globalization, Routledge press, London, 2006, P. 13.

(28) مالك محسن العيساوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدَّوْلية في الإستراتيجية الأميركية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص112.

(29) شمعون بيرس، الشَّرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2018، ص100 – 120.

(30) محسن عوض، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (2001 – 2011)، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 388، حزيران/يونيو، 2011، ص52.

(31) علي عبد فتوني، العرب ومخاطر الشَّرق الأوسط الجديد، دار الفارابي، بيروت، 2014، ص101، 102.

(32) Multi Author, The National Security Strategy of the United States of America, Government Printing office press, (Washington) DC, 2010, P. 9 – 22.

(33) محسن محمد صالح وربيع محمد الدنان ووائل عبد الله وهبة، اليوميات الفلسطينية لسنة 2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020، ص383.

(34) محمد عبد القادر الداغستاني، النظريَّة العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية: دراسة تحليلية بضمنها تطوُّر النظريات العسكرية عِبرَ تاريخ فن الحرب، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2019، ص93 – 95.

(35) ناصر زيدان، دور روسيا في الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا: من بطرس الأكبر الى فلاديمير بوتين، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص19، 20.

(36) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص174.

(37) نورهان الشيخ، طموحات روسية: قراءة سياسيَّة في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والأربعون، المجلَّد 45، العدد 181، تموز/يوليو، 2010، ص190.

(38) محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطَّاقة: (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، 2018، ص116، 117.

(39) سهام الدريسي، اتجاهات السِّياسة الخارجية الأميركية نحو المنطقة العربيَّة: قراءة في مضامين خطابات الرئيس دونالد ترامب، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2018، ص50 – 52.

(40) جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحوُّلات الدبلوماسيَّة الصينية في القرن 21، ترجمة: آية محمد الغازي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، 2017، ص403.

(41) ممدوح شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدَّوْلية، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والثلاثون، المجلَّد 32، العدد 127، كانون الثاني/يناير، 1997، ص43.

(42) صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليميَّة، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005، ص11.

(43) خالد حماد عياد، الأمن القومي العربي وقواعد القانون الدَّوْلي: جزر حنيش وتيران وصنافير إنموذجاً، الآن ناشرون وموزعون، عمّان، 2018، ص22 – 27.

(44) روبرت د. كابلان، إنتقام الجغرافيا: ما الّذي تخبرنا به الخرائط عن الصِّراعات المقبلة وعن الحرب ضدَّ المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثَّقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015، ص361، 362.

(45) محمد يوسف العملة، الأمن القومي العربي ونظريَّة تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الجليل، عمّان، ١٩٩٠، ص٢.

(46) Charles Loi, U.S. and Iranian Strategic Competition: Competition Between the US and Iran in Iraq, Center for Strategic and International Studies, (Washington, D.C.), 2011, P. 59.

(47) سوسن العساف، اتجاهات تحوُّل العراق عربياً وإقليمياً في ظلّ الحكومة الجديدة، مجلة "دراسات شرق أوسطية"، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، عمّان، السنة السادسة والعشرين، العدد 99، ربيع، 2022، ص78 – 80.

(48) سوسن العساف، المرجع السابق، ص81.

(49) نضال حمادة، خفايا وأسرار داعش: من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص17.

(50) يوسف حسين عمر، تركيا: التاريخ السِّياسي الحديث والمعاصر 1923 – 2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2021، ص702.

(51) خالد حماد عياد، المرجع السابق، ص29.